العربي الجديد
ملحق شهري
الأحد 31 مارس/ آذار 2024 م 21 رمضان 1445 هـ ■ العدد 104 السنة العاشرة Sunday 31 March 2024

فلسطين

تحليل
علاقة السلطة والشعب الفلسطيني بعد طوفان الأقصى وعدوان الاحتلال
3.2

قضية
موقف الأردن الشعبي والرسمي من إمداد الاحتلال الإسرائيلي برياً بكل احتياجاته
5.4

قراءة
الإجماع الوطني الفلسطيني بين إشكاليات الماضي وضرورات الحاضر
7.6

الدفاع المدني الفلسطيني ينقذ طفلة فلسطينية بعد تدمير طائرات الاحتلال لمنزلها (أحمد حسب الله/Getty)

مساران منفصلان للعدوان... سياسي وعسكري

حيّان جابر

تسارع الدبلوماسية الأميركية والصهيونية الخطى إلى انتزاع انتصارات مدوية سياسياً، في سياق عدوان سياسي متواصل على شعب فلسطين وأرضها وحقوقها وقضيتها منذ احتلال فلسطين على يد الكيان الصهيوني راهناً، وعلى يد نظيره البريطاني سابقاً. يترافق العدوان السياسي الحالي مع عدوان عسكري إرهابي وهمجي، يطاول كل أرض فلسطين وشعبها، كما جرت العادة في معظم السنوات العديدة الماضية، لكنه يختلف في حيثيتين رئيسيتين، إذ تتكبد قوات الاحتلال اليوم هزائم استراتيجية كبرى ميدانياً. كما تتصاعد موجات الغضب من سياسات الاحتلال وممارساته دولياً، على المستوى الشعبي تحديداً، وبدرجة أقل على المستوى الرسمي.

يستند العدوان الأميركي والصهيوني السياسي إلى أربع ركائز رئيسية، أولها؛ منع قيام دولة فلسطينية كاملة أو منقوصة، حتى لو ترافق ذلك مع اعتراف رسمي بدولة فلسطينية على كيان رخو تحت سلطة الاحتلال وسيطرته المطلقة. ثانيها؛ إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، بما يتلاءم مع احتياجات الاحتلال الأمنية والسياسية، من هنا أعيد طرح فكرة حكومة التكنوقراط، المقصود منها حكومة من دون أجندة وطنية فلسطينية، لا تطالب بالحقوق الفلسطينية الجمعية والفردية، وتمتنعُ عن ملاحقة الاحتلال وقادته أمام المحاكم الدولية المختصة، كما تلتزم بحماية أمن الاحتلال، وملاحقة جيوب المقاومة الفردية منها والجماعية، فضلاً عن تخليها عن الأسرى والشهداء وعائلاتهم، إلى جانب تخليها عن الرواية الفلسطينية كاملة. ثالثها؛ سيطرة أمنية وعملياتية على قطاع غزة، من خلال إدارة سياسية محلية مدنية أو أمنية ترتبط بالاحتلال ارتباطاً عضوياً، بطريقة تشبه الطريقة المعمول بها في الضفة الغربية، أي منزوعة من أدوات المجابهة والمقاومة، العنيفة منها والسلمية. رابعها؛ تقويض وكالة «أونروا» جنباً إلى جنب إلغاء حق العودة، عبر مسارات متعددة، منها تجفيف مصادر تمويل الوكالة، ما قد يؤدي إلى إغلاقها تماماً، أو حصر دورها في مناطق جغرافية محددة، من خلال التمويل الموجّه، أو من خلال إعادة تشكيل أونروا بما يتلاءم مع توجهات الاحتلال وأهدافه، في ما يتعلق بتعريفها للاجئ الفلسطيني، ودورها، وهيكلها الإداري والتنظيمي والوظيفي.

تراهن الولايات المتحدة؛ ومن خلفها الاحتلال، على نجاح العدوان السياسي اليوم، رغم الإخفاقات العسكرية ميدانياً، استناداً إلى تواطؤ النظام الإقليمي، وإلى فداحة جرائم الاحتلال في حق المدنيين الفلسطينيين، حرب الإبادة الجماعية، والتجويع، والحصار، والتنكيل، والاعتقال، والتهجير القسري، وسواها من الجرائم، لكنها تواجه تحديات كبرى قد تفشل كل مخططاتها، أولها؛ تمسك الشعب الفلسطيني بكل حقوقه رغم فداحة الجرائم الصهيونية وكثافتها. وثانيها؛ صلابة المقاومة واستعدادها لمعركة طويلة وشاقة، تواجه فيها قوات الاحتلال رفقة قوات حلفائه الدوليين. وثالثها؛ تصاعد التضامن الشعبي دولياً، ليس مع قضية فلسطين وشعبها فقط، بل مع مقاومة الاحتلال، والاشتباك معه بكل السبل الممكنة أيضاً. رابعها؛ فجاجة قادة الاحتلال وعنجهيتهم ووضوح جرائمهم. من ذلك كله؛ تخشى الولايات المتحدة عامل الوقت، الأمر الذي يدفعها إلى مسارعة الخطى إلى انتزاع نصر سياسي ما، حتى لو جزئياً، فهي والاحتلال يعيان جيداً أن الوقت في هذه المرحلة ليس في مصلحتهما، بل في مصلحة شعب فلسطين الأصلي الذي بات اليوم أقرب من أي وقت مضى إلى استعادة حقوقه المستلبة، رغم جرائم الاحتلال المهولة، ورغم فداحة التضحيات وثمنها الباهظ بشرياً ومادياً.

> **تراهن الولايات المتحدة على نجاح العدوان السياسي اليوم رغم الإخفاقات العسكرية**

السلطة: هامش التوافق والصدام

إذ كانت الأعين موجّهة إلى غزة ومقاومتها، بشأن قدرتها على الصمود وكسر العدوان، وإحباط مخططات الاحتلال في التهجير وعودة الاستيطان، فإن الفضول والتساؤلات قد زادت حول دور السلطة وموقفها، وحول فصائل منظمة التحرير وأطرها

عصمت منصور

منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، وما تبعه من عدوان، وحرب إبادة شاملة شنّتها قوات الاحتلال، وحكومة اليمين المتطرف في إسرائيل على الشعب الفلسطيني ومقاومته في قطاع غزة، وامتدادها إلى الضفة الغربية، والمخيمات الفلسطينية وبؤر المقاومة، التي ترافقت مع هجمة استيطانية شرسة، مثّل ذلك كله لحظة تاريخية فاصلة، وفرصة لإعادة تفكيك الحالة القيادية، والمنظومة السياسية الفلسطينية وبنائها، بما يمكنها من مواجهة التحديات الوجودية، التي فرضها العدوان على شعبنا وقضيتنا من جهة، ومن جهة أخرى استثمار اللحظة السياسية الدولية، التي عادت فيها القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي. إذ كانت الأعين موجّهة إلى غزة ومقاومتها، بشأن قدرتها على الصمود وكسر العدوان، وإحباط مخططات الاحتلال في التهجير وعودة الاستيطان إلى غزة، فإن الفضول والتساؤلات قد زادت حول دور السلطة الوطنية الفلسطينية وموقفها، وحول فصائل منظمة التحرير وأطرها، ومدى قدرتها على تجاوز حاجزين أبقياها عاجزة عن تجاوز حالة الانقسام، هما: التزاماتها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، التي فقدت مبرر بقائها قبل 7 أكتوبر، مع صعود حكومة اليمين، وإعلانها عدم الاتصال بالسلطة الفلسطينية، ثم انتفت كلياً بعد نفي بنيامين نتنياهو إمكانية عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، كما أنه لن يسمح لها بلعب أي دور، وإمعانه بدل ذلك في إضعافها ومحاصرتها مالياً وسياسياً، بالتزامن مع تزايد المطالبات الدولية والعربية بضرورة إصلاحها، وإعادة هيكلتها وتجديدها. أما ثاني العوائق؛ فهو حكم حماس لغزة، الذي تحول مع العدوان إلى حكم مُستهدف ومهدد بالاجتثاث.

> هوية قطاع غزة والسلطة ومستقبلهما ووظيفتهما ستتشكل وفق نتائج الصراع

عناوين متضادة للإصلاح

ليس بالضرورة أن يُفهم الشيء ذاته من جميع الأطراف عند الحديث عن «الإصلاح والتجديد» وغيره من المصطلحات التي باتت لازمة ترتبط عضوياً، وتتكرر على لسان كل الأطراف، عند الحديث عن السلطة الفلسطينية. الولايات المتحدة وإسرائيل أول من طرح قضية إصلاح السلطة «وتأهيلها»، من أجل ضمان قدرتها على البقاء في الضفة الغربية، وعدم انهيارها والدخول في مواجهة مباشرة تفرز حالة قيادية وشعبية ووطنية متأثرة بالمواجهة المحتدمة في غزة. وصلت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية إلى قناعة تامة بأن ضعف السلطة الفلسطينية، وعدم الرضى عن أدائها شعبياً، يعود إلى سجلها الحافل بالفساد وسوء الإدارة، وعدم قدرتها على بناء منظومة حكم شفافة ومتطورة، أو تجديد هياكلها ...إلخ، وليس انسداد الأفق السياسي أمامها، وإفلاس مشروعها التفاوضي، الذي لم تمتلك بديلاً عنه، ولا قدرة على فرضه، في الوقت الذي تباهى فيه نتنياهو بأن أهم مآثره في الحكم هو «محاربته فكرة حل الدولتين، وإزالتها عن جدول الأعمال». من منطلق هذه القناعة، ونظراً إلى الاعتبارات الإدارية والبنيوية، على اعتبارها السبب في إخفاق السلطة، تركزت دعوات الإصلاح الأميركية والغربية على الشق المتعلق بطريقة إدارة الرئيس أبي مازن لدفة الحكم، والطريقة المتفردة التي ميزت حكمه، واستحواذه على الصلاحيات كلها، وإخضاع الأجهزة والمنظومات المالية والعسكرية والإدارية التي ينخرها الفساد، والتي تعاني أزمة مالية خانقة إلى سلطته الفردية، لذا طالبت بتجديد هياكل هذه المنظومة، و«انتزاع» جزء من صلاحيات الرئيس أبي مازن لمصلحة رئيس وزراء (متوافق عليه)، لا يخضع لسلطة الرئيس، يقود عملية إصلاح شاملة، ويمهد لإجراء انتخابات تفرز قيادة جديدة منتخبة تحافظ على السلطة ودورها.

إسرائيلياً، عبّر نتنياهو عن رؤيته لإصلاح السلطة الفلسطينية، في سياق حديثه عن نتائج الحرب على غزة، التي نظر إليها على أنها فرصة مواتية لتدمير المجتمع، ومؤسسات الحكم، والبنية التحتية، والمنظومات الصحية والتعليمية والمحلية في القطاع، بهدف إعادة احتلاله وإخضاعه للحكم العسكري المباشر، بعد تهجير معظم سكانه، والتكفير عن خطيئة الانسحاب منه. على أنقاض الركام والدمار الممنهج، الذي يمارسه جيش الاحتلال في غزة، يخطط الاحتلال لإيجاد جسم سلطوي بديل، أو مهجّن «مُوال، ولا يؤمن أو يدعو أو يمول أو يربي على الإرهاب»، مهمته الإذعان للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الجديدة، والقضاء على المقاومة.

تحولت هذه الدعوات إلى العناوين الوحيدة التي يتحدث عنها المسؤولون الغربيون مع قادة السلطة، لكنها لم تدفع السلطة إلى البحث عن نقاط قوة تمكنها من صد هذه الضغوط، واستثمار اللحظة السياسية والميدانية المؤاتية لإعادة بناء دورها ووظيفتها، من خلال توحيد الساحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، بل نظرت إليها على اعتبارها محاولات لإقصاء الرئيس أبي مازن واستبداله.

حكومة محمد مصطفى

أعلن الرئيس أبو مازن، بعد مخاض طويل، وترقب محلي ودولي، تكليف مسؤول صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى تأليف حكومة جديدة، تحل عوضاً من حكومة الدكتور محمد شتيه. تضمن كتاب التكليف 11 بنداً، تحدثت عن المهمات المناطة بالحكومة المكلفة، بدءاً من إعادة إعمار قطاع غزة، مروراً بالإصلاح الداخلي المالي والإداري، وصون الحريات ومحاربة الفساد، وانتهاءً بالتحضير للانتخابات، وهي مهمات تتقاطع مع مطالب المجتمع الدولي. لم يأخذ التكليف الجديد بعين الأعتبار أن المهمات المناطة بالحكومة، التي تعاني أزمة مالية خانقة، سواء المتعلقة بقطاع غزة، أم بالضفة الغربية تحتاج إلى توافقات داخلية، تستند إلى رؤية مشتركة، توصل رسائل جادة في مسألة الإصلاحات، كونها تنطوي على تحديات كبيرة، ليس أقلها معارضة الاحتلال عمل الحكومة، ورفضه إعطاءها أي دور في غزة، بالإضافة إلى رفض عربي ودولي لتمويل إعادة الإعمار من دون إحداث إصلاحات حقيقية وملموسة في بنية السلطة، كما أن بوابة الدخول إلى غزة تحتاج إلى توافق وطني على مرجعيات الحكومة، والقبول بها من فصائل المقاومة، تحديداً حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

غياب هذه العناصر، جعل مهمة الحكومة ليست محكومة بالفشل فقط، بل قابلة لأن تكون نذيراً بعودة الصراع الداخلي، الذي بدأت تظهر بوادره من خلال البيانات الفصائلية، ومن شخصيات اعتبارية رافضة للحكومة، ومنتقدة لأسس اختيارها، التي استندت إلى قراءة الرئيس أبي مازن الشخصية للأزمة، على أنها صراع على صلاحياته، ومحاولات تقف خلفها جهات داخلية وخارجية تهدف إلى إضعافه، ومن ثم تجاهلت هذه التوليفة الداخلية؛ التي لم تتجاوز مكتب الرئيس أبي مازن في المقاطعة، الأطر الفلسطينية الأخرى، كما جاءت أقل بكثير مما طالبت به الدول الغربية والعربية، فضلاً عن أنها أضعف من أن تواجه إسرائيل، وتفرض عليها رؤيتها، سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة. إن تدفق الأموال، وعودة الدعم العربي والدولي، من أجل إنعاش السلطة، وإخراجها من أزمتها المالية، ومن حالة العجز التي تمر بها، وإعادة إعمار قطاع غزة، وإحياء المسار السياسي، مرهون بتأليف حكومة توافقية تحمل رؤية شاملة مدعومة شعبياً، ولها غطاء فصائلي عريض، وتتمتع بصلاحيات حقيقية، وهو ما تفتقده حكومة مصطفى، ويشي بعمرها القصير، وقلة حيلتها.

هوامش التوافق والصراع!

تواصل الحرب على غزة شهرها السادس من دون أن تظهر أي بوادر على نجاح الاحتلال في القضاء على حركات المقاومة، رغم ما اقترفه من جرائم ومجازر وتدمير، وهو ما يجعل الرهان على فرضية غيابها عن ترتيبات «اليوم التالي للحرب» يفشل تماماً. إن بقاء الكلمة الأخيرة في ترتيبات اليوم التالي للحرب بيد الفصائل في غزة، وفي مقدمتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي يتطلب توافقاً وطنياً على شكل الحكم والإدارة في الضفة والقطاع، وهو ما نسفته حكومة مصطفى، ما يعني أن باب الصراع قد فُتح على مصراعيه.

إن الصراع الذي تفجر لن ينفصل عن نتائج الحرب، وما سينتج عنها، ولا عن التجاذبات الدولية والإقليمية، ومن ثم لن يبقى حبيس المكاتب والبيانات والتراشق الإعلامي، خاصة أن هوية القطاع والسلطة ومستقبلهما ووظيفتهما ستتشكل وفق نتائج الصراع.

إحدى أوجه الصراع الممكنة هو عودة حالة الانقسام، أو بالأحرى بقاؤها، وتأليف حكومة بلون وطيف ووظيفة مختلفة في غزة، تصارع حكومة مصطفى على أولوية إعادة الإعمار وأهليتها للقيام به من موقعها في القطاع، كما قد يتفجر على شكل صِدام سياسي وشعبي، أو مواجهة مع الاحتلال، تمتد إلى الضفة الغربية، وتعيد خلط الأوراق كلياً، في ظل حكومة اليمين الفاشي، ومشاريعها القائمة على الترانسفير، والمحو، والاستيلاء على الأرض.

أيّاً يكن شكل الصراع، فإنه سيبقى العلامة الوحيدة البارزة في العلاقة الداخلية، في ظل غياب التوافق، وترجيح كفة التفرد والاستحواذ على القرار الفلسطيني، والجمود في واقع متحرك باستمرار، يسير عكس الاتجاه الذي تبحر به حكومة محمد مصطفى.

مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن الفلسطيني في رام الله في 10/ 1/ 2024 (ماركو لونجاري/فرانس برس)

تكليف محمد مصطفى تشكيل حكومة جديدة

أعلن الرئيس محمود عباس، بعد مخاض طويل، وترقب محلي ودولي، تكليف مسؤول صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى تأليف حكومة جديدة، تحل عوضاً من حكومة الدكتور محمد شتيه. تضمن كتاب التكليف 11 بنداً، تحدثت عن المهمات المناطة بالحكومة المكلفة، وهي مهمات تتقاطع مع مطالب المجتمع الدولي.

الضفة الغربية... برميل بارود

إبراهيم ربايعة

شهدت الأشهر الفائتة، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تساؤلات حول «هدوء» الضفة الغربية أمام حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة، وتصاعدت نداءات ومطالبات للضفة بالانفجار انتفاضا لغزة، قابلتها حالة استهجان واستنكار لهذا «الهدوء»، الذي لا يتناسب مع حجم الفعل والكارثة في القطاع.

هل الضفة هادئة؟

شهدت الضفة منذ العام 2021 رتما متصاعدا في حضور وفاعلية المجموعات المسلحة، والتي اتسمت باللامركزية والانتشار من شمال الضفة إلى وسطها وجنوبها، وعبورها للفصائلية. تجلى قلق إسرائيل من هذا الشكل المقاوم بعد عملية اجتياح مخيم جنين الكبيرة في يوليو/تموز 2023، حين وصفت جنين بـ«غزة الصغرى». إذ أثار قدرة كتيبة جنين على تفجير مركبة النمر، شديدة التصفيح، قلق المستويات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وسط تقديرات بتسارع قدرات الكتيبة على التجنيد ومراكمة القوة، مع عدم نجاعة عملية «كاسر الأمواج»، وهي العملية العسكرية الإسرائيلية لضرب البنية التحتية للمقاومة في الضفة، وتحديدا في شمالها.

دخلت «كاسر الأمواج» مرحلة جديدة منذ 7 أكتوبر، إذ توسعت الاقتحامات، خاصة للمخيمات في شمال الضفة، وشملت تدمير البنية التحتية، وتحويل المخيم إلى بيئة طاردة، والاستهداف المركّز للمقاومين، ودخول الطائرات الحربية نطاق العمليات في الضفة؛ للمرة الأولى منذ انتفاضة الأقصى (2000-2005)، التي قامت، إلى جانب المسيّرات الانتحارية والهجومية، بعمليات الاستهداف المركّز، وتدمير البنى التحتية في مدن الشمال، وتحديدا في جنين وطولكرم.

رافقت هذا التصعيد في العمليات الإسرائيلية بالضفة حملات اعتقال واسعة شملت أكثر من 7600 أسير منذ 7 أكتوبر، ليصل مجموع الأسرى إلى حوالي 9100 أسير، وهو رقم غير مسبوق. كما أدت هذه العمليات إلى استشهاد أكثر من 430 فلسطينيا بهذه الفترة، في مختلف أرجاء الضفة.

ما الذي تخشاه إسرائيل؟

توالت التحذيرات الإسرائيلية من انفجار الضفة، بفعل حالة الضغط الهائلة، التي تعيشها، فإلى جانب العدوان على قطاع غزة، والعمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في المناطق كافة، تمر الضفة الغربية بحالة من التضييق الاقتصادي، بفعل سرقة الاحتلال لحوالي ثلثي أموال المقاصة، ومنع الفلسطينيين من العمل في السوق الإسرائيلي، ما أدى إلى ضغوط اقتصادية غير مسبوقة، واكبها تقييد حركة الفلسطينيين، من خلال تقطيع الضفة بحوالي 700 حاجز عسكري.

تخشى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وفق ما صرح به وزير جيش الاحتلال، يواف غالانت، ورئيس هيئة أركانه، هرتسي هاليفي، انفجار الضفة الغربية انفجارا شاملا، يستنزف المجهود العسكري، عبر تخصيص مزيد من الوحدات المقاتلة، ونقلها من غزة أو الشمال. تتعزز هذه المخاوف في ظل انفلات الفعل الاستيطاني في الضفة، حيث نفذ المستوطنون أكثر من 5300 اعتداء على الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر، كما تسعى الحكومة اليمينية إلى استثمار الحرب، وتعزيز البؤر الاستيطانية الزراعية والرعوية، وتكثيف شرعنتها، وبهذا الإطار يسعى، على سبيل المثال، وزير المالية، الوزير المكلف بملف الاستيطان في وزارة الجيش، بتسليل سموتريتش إلى تعيين المستوطن هليل روت؛ من مستوطنة «يتسهار» جنوب نابلس، بمنصب نائب رئيس الإدارة المدنية للضفة الغربية، مع صلاحيات تعطيل إزالة البؤر الاستيطانية غير المشرعنة وفق القوانين الإسرائيلية.

يتعزز القلق الإسرائيلي في ظل عدم قدرتها على «تجفيف» مواقع المقاومة الرئيسة في الضفة الغربية، خاصة في مخيمات شمال الضفة الغربية، كما يعزز من هذا القلق ضعف القدرة الاستخبارية على الرصد والاستباق، مع اتساع نطاق العمليات الفردية غير المنظمة والمفتقدة للهياكل.

مع تصاعد هذا القلق، نقلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال يناير/كانون الثاني الفائت وحدة «دوفدوفان» من غزة إلى الضفة، كما انتشرت 23 كتيبة في أرجاء الضفة مع حلول شهر رمضان. لكن القلق الحقيقي لدى إسرائيل في الضفة لا يأتي من تضاعف عمليات إطلاق النار الفلسطينية في الضفة، من 50 عملية عام 2021 إلى 350 عام 2023، بل يأتي من تصاعد حدة الصدام بين الفلسطينيين والمستوطنين، خاصة مع تفاخر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إيتمار بن غفير بنشره 100 ألف قطعة سلاح بين أيدي الإسرائيليين، جزء كبير منها يحملها مستوطنون أفراد أو منظمون، ضمن ما يعرف بفرق الطوارئ، أو حتى ضمن مجموعات مختلفة. هذا الانتشار المصحوب بتصاعد السلوك العدواني تجاه الفلسطينيين، مادة قابلة للاشتعال، ويخلق حالة من الفوضى، وفق ما تراه المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. اليوم؛ تتحسس إسرائيل مواقف دولية أكثر حدة تجاه قضايا الاستيطان، التي تدلل عليها العقوبات المتلاحقة على المستوطنين، والبؤر الاستيطانية.

إذن، شكلت الحالة الاستيطانية المتراكمة خلال العقدين الماضيين واقعا جديدا في الضفة، يولد شكلا مختلفا عن الانفجار الذي ظهر على شكل انتفاضة الأقصى، فهذا الانفجار، وإن كان بجزء منه شعبيا من قلب المدن المركزية إلى أطرافها، ومسلحا عبر العمليات الفردية والمجموعات المنتشرة، إلا أن أساسه اشتباك مباشر بين الفلسطيني ومنظومة الاستيطان، كما في تجارب حوارة وبورين وترمسعيا.

> يتعزز القلق الإسرائيلي في ظل عدم قدرتها على «تجفيف» مواقع المقاومة في الضفة

ارتدادات الانفجار

في السياق الأمني، يحمل أي انفجار واسع في الضفة الغربية تبعات على مستويات استنزاف المجهود العسكري على حساب جبهات أخرى، وهذا ما حذرت منه تقديرات عسكرية إسرائيلية عدة، التي شككت في قدرة إسرائيل على إدارة حرب متعددة الجبهات. كما أن أي انفجار في الضفة قد يقود لتدحرج إلى القدس والداخل، كما في مناسبات عدة تكاملت فيها المراكز الثلاثة في الانتفاض والمواجهة مع سياسات الاحتلال.

أما السياق الثالث فهو السياق الدولي، الذي بدأ يأخذ أهمية متصاعدة في حسابات إسرائيل السياسية منذ 7 أكتوبر، إذ شددت المواقف الغربية كثيرا على نقد وإدانة عنف المستوطنين في الضفة، مع فرض عقوبات محدودة على رموزهم، كما طالبت مواقف عديدة بعدم التصعيد في الضفة، ونزع فتيل «التوتر».

تسود حالة الغضب والاحتقان شوارع الضفة الغربية في ظل استمرار اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه (رونالدو شيميدت/فرانس برس)

العربي الجديد

إضاءة

مساعي الاحتلال لتشكيل قيادة بديلة

حاتم يوسف

أعادت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، أطروحات اليمين الصهيوني المتطرف ومخططاته القديمة الحديثة، في سياق تصوراته السياسية النهائية لمستقبل القضية الفلسطينية، وبالتحديد قطاع غزة بعد الحرب، وهي مخططات تستبطن تفكيك الهياكل السياسية الفلسطينية الوطنية، ومحو الهوية الوطنية الجمعية، التي تشكلت عبر عملية كفاحية نضالية طويلة، استمرت لعقود، وكلفت الشعب الفلسطيني عشرات الآلاف من الشهداء ومئات آلاف الأسرى في كافة أماكن تواجده، في فلسطين وفي الجبهات الإقليمية الأقرب.

تجلت مخططات اليمين الصهيوني بوضوح في سلوكيات قيادات ومسؤولي ما يُسمى «الإدارة المدنية للجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة»، وفي الوثيقة المُعلنة التي أعدها بنيامين نتنياهو وشركاؤه في الائتلاف الحكومي المتطرف، في إطار رؤيتهم لمستقبل قطاع غزة، أو «اليوم التالي للحرب»، حسب ما يروج نتنياهو نفسه وأقطاب حكومته، تكمن السردية الصهيونية اليمينية المتطرفة في تمكين مجاميع أو هياكل محلية فلسطينية من قطاع غزة؛ لديها شيء من النفوذ، وتمتلك بعض أدوات القوة، من إدارة شؤون قطاع غزة الحياتية اليومية، بمستوى صلاحيات لا يتجاوز سقف مسؤوليات البلديات المحلية، وهو ما حدث فعليا خلال الأشهر القليلة الماضية، من باب المحاولة، عبر تواصل عدد من ضباط جيش الاحتلال، من منظومة «الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي»، مع عدد من شيوخ العائلات والعشائر والقبائل الكبيرة في غزة، ورجال أعمال وتجار، وحتى شخصيات سياسية يصفها الاحتلال بـ«الشخصيات المعتدلة»، كما تجلت في أجلى صورها في التواصل مع عدد من التجار الكبار في القطاع لاستلام مساعدات إنسانية من مناطق العبور على محاور الموت؛ مفرقي الكويت والنابلسي شرق وغرب مدينة غزة، ومن ثم توزيعها مباشرة على السكان، وعلى مراكز الإيواء، طبعا هناك من وافق مرحليا من باب المساهمة في إغاثة الجوعى وإنقاذ أرواح الفئات المعرضة للخطر الوشيك من المجاعة في غزة، ولكن وعلى أرض الواقع فشلت المحاولة، مع عجز جيش الاحتلال عن تسليم المساعدات الإنسانية مباشرة على مفرقي النابلسي والكويت.

لم يكن سلوك القيادة الصهيونية المتطرفة، في محاولات تشكيل قيادات محلية بديلة حاليا هو الأول من نوعه، فقد حاول اليمين الصهيوني بعد صعوده الحكم عام 1978 تشكيل قيادات محلية بديلة في الضفة الغربية، تابعة لسلطة الاحتلال، تحت مسمى «روابط القرى»، للتنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي في قرى الضفة، في محاولات لبلورة بديل عن القيادات المحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي جسدت الإطار الوطني الجامع للكيانية الفلسطينية المُعترف بها دوليا، وبالفعل انطلقت أولى الروابط من دورا في الخليل، ومن ثم في عدد من قرى رام الله، وقلقيلية، وبيت لحم، ونابلس، لكن بعد بضع سنوات فقط، وبالتحديد عام 1984، أُسدل الستار عن تلك المحاولات بقرار من حكومة الاحتلال، بعد فشلها في تحقيق نجاحات تُذكر على صعيد الحالة الوطنية، ومسألة التمثيل الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967. تشير المؤشرات كلها إلى أن مساعي الحكومة الفاشية اليمينة المتطرفة، وبما لا يدع مجالا للشك، في خلق قيادة محلية بديلة في مرحلة «اليوم التالي للحرب على غزة»، حسب الوصف الإسرائيلي، ستفشل كما فشلت كل محاولاته السابقة منذ عام 1967، ليس بسبب حالة الوعي المتقدم وجوهره الوطني لما يحيكه الاحتلال من مؤامرات لتصفية القضية الفلسطينية فقط، أو لرفض الكل الفلسطيني القاطع لهذه المحاولات، بعد شلال الدم الهادر، والتضحيات الهائلة الناجمة عن حرب الإبادة الجماعية، إنما لرفض أي شخصية فلسطينية محلية، بغض النظر عن مسماها، لعب هذا الدور المشبوه، وليس أدل على ذلك بيان تجمع العشائر والقبائل الفلسطينية في غزة هذه الأيام، الذي يؤكد على الرفض القاطع للتعاطي بأي شكل مع مخططات الاحتلال لخلق قيادات محابية بديلة.

سياسة إسرائيل حيال فلسطين

أنطوان شلحت

ثمة مؤشرات كثيرة تؤكد أن الخلافات التي توصف بأنها حادة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والوزير في «كابينيت الحرب الإسرائيلي»، بيني غانتس، الذي انضم مع تحالفه في الكنيست إلى الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي بدأت ولايتها في نهاية 2022، إثر شن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تحيل أكثر من أي شيء آخر إلى الخلافات في الرأي القائمة بين نتنياهو والولايات المتحدة، في ما يتعلق بالحرب وما ستؤول إليه. وهي خلافات انعكست مؤخراً في سياق آخر خطاب ألقاه الرئيس الأميركي، جو بايدن، بشأن «حالة الاتحاد» أمام الكونغرس الأميركي، وكذلك في التصريحات الإعلامية التي أدلى بها عقب الخطاب، واستمر عبرها في إبداء تحفظاته، وإن ضمنياً، على نتنياهو، متهماً إياه بـ«الإضرار بإسرائيل أكثر من نفعها»، إنما جنباً إلى جنب تأكيده دعم إسرائيل، وتبنيه لما شدد على أنه حقها في الدفاع عن نفسها، مع ما يحمله ذلك من إشارة إلى تبدد أوهام الرهان على تحول جوهري في موقف أميركا الثابت من الحرب ضد غزة وأهدافها.

وفقاً للعديد من التحليلات الإسرائيلية، فإن دعوة غانتس إلى زيارة واشنطن من خلال الالتفاف على نتنياهو، تنطوي على رسالة من الإدارة الأميركية الحالية، فحواها أنها ترى في ضيفها الزائر بديلاً لنتنياهو. وللتذكير، فإن الأخير لم يتلق مثل هذه الدعوة إلى زيارة الولايات المتحدة حتى الآن، منذ إقامة حكومته الحالية، وذلك خلافاً لما هو متبع عادة في سياق تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولتين بعد انتهاء كل انتخابات عامة.

تتمحور الخلافات بين نتنياهو وغانتس، داخل الحكومة، حول صفقة تبادل الأسرى من جهة، وحول التعامل مع قضية إنهاء الحرب من جهة أخرى، وأضيفت إليهما الأزمة المرتبطة بموضوع تجنيد الشبان اليهود الحريديم في صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية. يُخضع نتنياهو قضيتي صفقة التبادل، وإنهاء الحرب إلى أجندته الخاصة، ويقف في صلبها الحفاظ على ائتلافه الحكومي الذي يضمن له البقاء في منصبه لأطول فترة ممكنة. بطبيعة الحال تثير هذه الخلافات أسئلة كثيرة، أهمها يتعلق بكيفية تأثيرها على مستقبل الحرب؟ وكذلك على الأفق السياسي المرتقب أن توجه إسرائيل أنظارها إليه؟

في ما يتعلق بالحرب؛ لا يظهر أن هناك خلافات جوهرية حول أهدافها، وهي بحسب ما يكررها نتنياهو وغانتس وغيرهما من قادة الحكومة: تدمير حماس، وإطلاق الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين، وضمان ألا يشكل قطاع غزة تهديداً أمنياً لإسرائيل في المستقبل. وهي أهداف تؤيدها الولايات المتحدة أيضاً، وإن أبدت تحفظات على وسائل تحقيقها، ولا سيما تلك التي تلحق أضراراً بالسكان المدنيين، ولا تتيح إيصال المساعدات الإنسانية المطلوبة. أما في ما يخص الأفق السياسي؛ فإن تعويل واشنطن على غانتس لا ينطوي على أي دلالات جوهرية في المدى السياسي الأبعد، ذلك أن الأخير لا يغرد حتى الآن خارج سرب السياسة العامة حيال القضية الفلسطينية، التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية، بما في ذلك خلال زيارته الولايات المتحدة، ولقائه مع كبار المسؤولين السياسيين فيها.

بناء على ذلك كله، ليس من المبالغة القول إن الزيارة التي قام بها غانتس إلى الولايات المتحدة قد ساهمت بالأساس، وربما أكثر من أي شيء آخر، في إبراز الإجماعات التي ما زالت تحكم الساحة الإسرائيلية السياسية والحزبية، وفي مقدمتها الإجماع على استمرار الحرب ضد قطاع غزة، حتى تحقيق أهدافها المذكورة سابقاً. لا بُد من أن نشير إلى أنه مع استمرار التقارير التي تتحدث عن احتدام الخلافات بين نتنياهو وغانتس، هناك ازدياد في الأصوات الإسرائيلية التي تدعو هذا الأخير وحزبه إلى الانسحاب من حكومة الطوارئ الآن. والمقولة التي تتردد على ألسنة هذه الأصوات تلفت الأنظار إلى خلاصة صحيحة مؤداها أن إطالة أمد بقائه فيها، بغض النظر عن أي سبب أو مبرر، تجعله يلبس عباءة الحكومة، ويبدو جزءاً منها. عامة؛ ومع دخول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة شهرها السادس، نستطيع القول إن ما وصفه الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي بأن الاشمئزاز من نتنياهو هو ما يعيد التذكير بوجود معارضة في إسرائيل فقط، ولكن هذا الاشمئزاز شخصي في الأصل، ولا وجود لمعارضة حقيقية بخصوص المسائل الأساسية، التي يمكن أن تغير صورة إسرائيل في المدى القريب والبعيد، كالاحتلال والحرب والديمقراطية، ففي هذه المسائل لا توجد فوارق كبيرة بين اليمين والوسط واليسار الصهيوني، بل ثمة دولة تتكلم بصوت واحد، ولديها وجهة نظر واحدة، ورأي واحد. وهناك أدلة مستجدة قاطعة عدة على ذلك، لعل أبرزها تصويت الكنيست الإسرائيلي يوم 21 فبراير/شباط 2024 بأغلبية 99 عضو كنيست ضد 9 أعضاء تأييداً لقرار الحكومة معارضة الاعتراف الأحادي الجانب بالدولة الفلسطينية.

أعاد بعضهم إلى الذاكرة أمرين ماضيين يوضحان التحول الكبير الذي تشهده الساحة السياسية الإسرائيلية خلال الحرب الحالية:

الأول، أن اليسار والوسط في إسرائيل سبق أن أيد كل حروب إسرائيل السابقة، ولكنهما كانا في بعضها يعودان بسرعة إلى رُشدهما. الثاني، أنه في كل حرب كانت هناك معارضة. أما في هذه الحرب فلا يوجد صوت معارض واحد في الكنيست، حتى بعد مرور أكثر من خمسة أشهر، وسقوط أكثر من 100 ألف قتيل وجريح فلسطيني، باستثناء أصوات أعضاء الكنيست من المواطنين العرب. على صعيد الموقف من الحرب في قطاع غزة تحديداً، وأيضاً الموقف العام من الاحتلال والاستيطان في أراضي 1967، أعاد الوزير الإسرائيلي السابق حاييم رامون (صحيفة «معاريف»، 2024/3/1) إلى الأذهان أنه ليس هناك فارق جوهري بين الوزيرين اليمينيين المتطرفين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وبين قادة سياسيين يتظاهرون بمعارضة نتنياهو، على غرار الوزير المستقيل جدعون ساعر، وعضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، ورئيس الحكومة السابق نفتالي بينت. وبرأيه، المواقف السياسية التي يتبناها ساعر وبينت وليبرمان هي مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف ذاتها، والفرق بينهم وبين سموتريتش وبن غفير هو في الأسلوب فقط. أخيراً، إذا ما كانت حرب الإبادة الجماعية الراهنة على قطاع غزة قد أعادت التذكير بكل تلك المسائل، فإن المواقف السالفة المُشار إليها لم تكن غائبة عن الأبصار قبل الحرب كذلك، حتى في خضم مواجهة المعارضة مع الحكومة الإسرائيلية الحالية بشأن قضايا متعلقة بالحلبة السياسية الداخلية فقط.

بني غانتس وجدعون ساعر (جلاء ماري/فرانس برس)

غضب شعبي و تواطؤ رسمي

تجارة حرب تتجاوز حدود الجسر البري

وجه عدد من النواب سيلاً من الأسئلة للحكومة الأردنية، مطالبين بإيضاحات حول تورط الأردن بإسناد الاحتلال عبر هذا الجسر، وكذلك حول الأنباء التي تؤكد تضاعف حجم صادرات الخضار والفاكهة من الأردن، وفقاً للأرقام الإسرائيلية

تامر خرمه

بعد نحو شهرين من بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وتحديدا في 6 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، نقلت شبكة «بي بي سي» البريطانية عن صحيفة «معاريف» الصهيونية، أنباء تفيد بإنشاء «جسر بري» بين الإمارات وإسرائيل، مرورا بالسعودية والأردن..، مشيرة إلى أن هذا الجسر من شأنه توفير نحو 80% من كلفة نقل البضائع عبر البحر الأحمر. ووفقا للتفاصيل التي أوردتها الصحيفة، فقد وقعت شركة «تراك نت» الإسرائيلية اتفاقية بهذا الصدد مع شركة «بيور ترانز» الإماراتية للخدمات اللوجستية، ليتقرر البدء في تسيير الشاحنات المحملة بالبضائع من ميناء دبي، عبر الأراضي السعودية والأردنية، وصولا إلى ميناء مدينة حيفا المحتلة.

كما نشر موقع «تايمز أوف إسرائيل» في 27 من الشهر ذاته، تقريرا بعنوان: «شركة لوجستية إسرائيلية ناشئة تنشئ طريقا تجاريا بريا لتجاوز أزمة الحوثيين في البحر الأحمر»، أكد فيه ما نقلته «بي بي سي»، وأورد تصريحا لمؤسسة الشركة الإسرائيلية حنان فريدمان، التي قالت إن العمل على شق طريق الجسر البري قد اكتمل.

نشر موقع «إسرائيل 21» أيضا، في الرابع من يناير/ كانون الثاني الماضي، تقريرا بعنوان: «يهدف الجسر البري إلى تجاوز تهديد المتمردين الحوثيين لإسرائيل»، أضاف فيه مزيدا من التفاصيل حول توقيع شركة «تراك نت» اتفاقيات مع شركتي شحن إماراتيتين، إضافة إلى شركة الخدمات اللوجستية المصرية، من أجل تجاوز البحر الأحمر تماما، ونقل البضائع برا من الإمارات والبحرين عبر السعودية والأردن إلى إسرائيل، ومن ثم يمكن نقلها إلى مصر أيضا، للاستمرار في طريقها إلى أوروبا». كما نشر موقع «تايمز أوف إسرائيل»، في منتصف شهر فبراير/ شباط الماضي، تقريرا بعنوان: «الممر الالتفافي حول الحوثيين: البضائع تشق طريقها البري إلى إسرائيل بهدوء، عبر السعودية والأردن»، مشيرا في التقرير ذاته إلى أن «فكرة إنشاء جسر بري تجاري يربط الأردن والسعودية والإمارات بإسرائيل.. بدأت بالتبلور خلال السنوات الأخيرة، بهدف تسهيل حركة البضائع، لكنها اكتسبت زخمها مع بدء انفتاح العلاقات التجارية في الشرق الأوسط، إثر توقيع اتفاقيات أبراهام عام 2020».

أوضح التقرير في سياقه سبب اختيار هذا التوقيت بالذات لبدء تنفيذ مشروع الجسر البري، إذ أورد أن «تعطل التجارة البحرية في البحر الأحمر، إثر استمرار الهجمات التي يشنها الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن على سفن الشحن، دفع شركات الشحن والخدمات اللوجستية الإسرائيلية إلى تجاوز المياه الخطرة، والتحول إلى طرق برية بديلة لنقل البضائع من الشرق الأقصى إلى إسرائيل، عبر كل من السعودية والأردن». ثم أضاف أن «السفن القادمة من الصين والهند تفرغ الحاويات في موانئ البحرين والإمارات، ليتم بعد ذلك تحميلها على شاحنات أردنية، تنقلها برا إلى إسرائيل عبر معبر الملك الحسين، حيث تكون الشاحنات الإسرائيلية بالانتظار». موقع «فويس أوف يوروب» نشر تقريرا، بالتزامن مع نشر تقرير الموقع العبري السابق، بعنوان: «هجمات البحر الأحمر تعزز الروابط التجارية العربية الإسرائيلية عبر البر». وقد ذكر التقرير أن الجسر البري «الذي يشهد بالفعل وصول عشرات الشاحنات يوميا إلى ميناء حيفا الإسرائيلي، يعتبر ثمرة مبكرة لاتفاقيات أبراهام لعام 2020 لتطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.. وهذا يبشر بالتعاون المستقبلي بين إسرائيل والسعودية».

> نددت التظاهرات الغاضبة بإمداد العدو الصهيوني وجيشه بالمنتجات الزراعية الأردنية

تظاهرات شعبية وتشكيك برلماني بالرواية الحكومية

بالتزامن مع تداول هذه الأنباء على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، شهد الأردن تظاهرات شعبية غاضبة عدة، ما دفع الحكومة الأردنية إلى نفي هذه الأنباء جملة وتفصيلا، إذ نقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا)، يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول، عن مصادر حكومية لم تذكر اسمها، أن ما ينقل من أخبار منسوبة لوسائل إعلام عبرية، ووسائل تواصل اجتماعي، عن وجود جسر بري بديل للبحر الأحمر، عبر موانئ دبي مرورا بالسعودية والأردن، لنقل بضائع إلى إسرائيل، لا صحة لها أبدا، على حد تعبير الوكالة.

كما نفى رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، في كلمته خلال افتتاح جلسات «الأداء الاقتصادي وتحديات المرحلة»، في أواخر شهر فبراير/ شباط الماضي، وجود أي جسر بري من الأردن إلى إسرائيل، قائلا: «لن نقف صامتين إزاء ما يتم اختلاقه من قصص ضد الأردن، ولا يوجد أي جسر بري من الأردن على أرض الواقع، ونظام النقل في الأردن لم يتغير منذ أكثر من 25 عاما».

رغم النفي الرسمي، استمرت التظاهرات الشعبية، كما تعالت الأصوات تحت قبة البرلمان الأردني مطالبة بتراجع الحكومة عن المضي في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالجسر البري، إذ وصفها النائب والمحامي صالح العرموطي بأنها «طعنة في ظهر الأطفال الذين يموتون جوعا في قطاع غزة، فهو يغذي الكيان الصهيوني الذي يحاصر أهلنا ويجوعهم ويقتلهم». وأضاف: «إن هذا الجسر جريمة بحق الوطن والمواطن، كونه بات شريان حياة للكيان»، مطالبا مجلس النواب بتحمل مسؤولياته وعقد جلسة لمناقشة هذا الملف.

كما وجه عدد من النواب سيلا من الأسئلة للحكومة الأردنية، مطالبين بإيضاحات حول تورط الأردن بإسناد كيان الاحتلال عبر هذا الجسر، وكذلك حول الأنباء التي تؤكد تضاعف حجم صادرات الخضار والفاكهة من الأردن، وفقا للأرقام الإسرائيلية، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول، إذ شهد الشارع الأردني تصاعدا للتظاهرات الاحتجاجية بعد تداول نشطاء، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، صورا ومقاطع فيديو لمرور الشاحنات من الأردن إلى «إسرائيل».

تجارة حرب تتجاوز مسألة الجسر البري

نددت التظاهرات الغاضبة بإمداد العدو الصهيوني وجيش الاحتلال بالمنتجات الزراعية الأردنية، في الوقت الذي تستمر فيه حرب الإبادة الجماعية ضد أهالي قطاع غزة، فرغم نفي تورط المملكة في مشروع الجسر البري رسميا، إلا أن الجهات المسؤولة لم تنفِ استمرار تصدير المنتجات الأردنية إلى «إسرائيل». إذ ألقى وزير الزراعة الأردني خالد الحنيفات اللوم على القطاع الخاص، قائلا «إن تصدير الخضروات والفاكهة الأردنية إلى إسرائيل يتم عبر الشركات الخاصة، وليس للحكومة أي علاقة بهذا الأمر، ثم أردف بالقول «إنه لا يمكن للحكومة منع القطاع الخاص من التصدير، لعدم وجود مادة قانونية تمكنها من ذلك».

أثارت تصريحات الحنيفات تساؤلات عديدة في الأوساط الحزبية والسياسية المعارضة، أبرزها كيف تبرر الحكومة عدم تدخلها في منع التصدير لدولة الاحتلال، رغم أن وجودها في الضفة الغربية، على الأقل، احتلال وفقا للمجتمع الدولي، الذي تجرم كثير من دوله تزويد المستوطنات بالبضائع أو استيراد منتوجاتها!؟

كما أوضح الخبير الاقتصادي الأردني حسام عايش أن تصدير الخضروات والفواكه إلى إسرائيل في ظل الظروف الحالية يعد شكلا من أشكال «تجارة الحرب»، مشيرا إلى أن «هناك من يحاول الاستفادة من الحرب على قطاع غزة لتعظيم أرباحه، ولافتا إلى ارتفاع أسعار بعض أصناف الخضروات والفواكه في الأردن نتيجة تصدير جزء منها إلى إسرائيل». تصر الحكومة الأردنية على النأي بنفسها عن التدخل لمنع زيادة حجم تصدير المنتجات الزراعية إلى دولة الاحتلال، في الوقت الذي تقترف فيه الأخيرة أبشع الجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، رغم أن موقفها هذا قد يعتبر جريمة أمام المحافل الدولية، انطلاقا من عدم قانونية التعامل التجاري مع المستوطنات غير الشرعية، ورغم تأثير «تجارة الحرب» على السوق المحلية الأردنية. لذا أصبح هذا الإصرار الحكومي الأردني السبب الأساسي لاستمرار التظاهرات الشعبية الغاضبة، فالأمر لم يعد يقتصر على مسألة الجسر البري، بصرف النظر عن النفي، أو الإقرار الرسمي بالتورط في هذا المشروع.

ارتباط اقتصادي عضوي... كواليس اتفاقيات الطاقة والمياه

على أي حال، ليس الجسر البري، أو التبادل التجاري بين الأردن و«إسرائيل» عامة، هما وحدهما ما يربطان المملكة، إلى جانب مصر ودول «أبراهام» النفطية»، بعلاقات اقتصادية متينة مع دولة الاحتلال، فرغم الرفض الشعبي القاطع لهذه العلاقات، وضع الأردن الرسمي كل إمكانياته الاقتصادية الجوهرية في سلة تل أبيب، عبر اتفاقيتي استيراد الغاز «الإسرائيلي»، وتبادل الطاقة مقابل المياه، إذ تمكن هاتان الاتفاقيتان «إسرائيل» من التحكم بالاقتصاد الأردني تحكما شبه مطلق.

بعد بدء حرب العدوان الهمجي على قطاع غزة، أعلن الأردن الرسمي أنه لن يوقع اتفاقية «الطاقة مقابل المياه» مع تل أبيب في ظل هذه الحرب، إذ قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في تصريحات إعلامية: «لن نستطيع مواصلة اتفاقية الطاقة مقابل المياه، لأنه لا يمكن لوزير أردني أن يجلس إلى جانب وزير إسرائيلي لتوقيع اتفاق بينما هم يقتلون إخواننا في غزة». كما أكد الصفدي في تلك التصريحات، التي تناقلتها وسائل الإعلام في منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أن «هذه الاتفاقية ستكون الآن وثيقة يغطيها الغبار فوق أحد الرفوف»، مشددا على أن «إسرائيل قتلت بيئة السلام، وأنها تدفع المنطقة بأسرها باتجاه حرب واسعة، وتجرها نحو الجحيم».

كما نقلت وكالة «رويترز»، في 16 يناير/ كانون الثاني، عن رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة قوله إن «المشروعات الإقليمية مع إسرائيل، التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، عبر تبادل الطاقة والمياه بين البلدين، والتي كانت قيد التنفيذ قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول، باتت معلقة فعليا في الوقت الحالي». كما أضاف: «اليوم، في ظل الظروف الحالية، من غير المتصور إطلاقا أن يجلس أي وزير أردني على المنصة، ويجري مثل هذه المعاملات مع نظيره الإسرائيلي، وهذا أمر مؤسف، ولكن بقدر ما هو مؤسف، فإنه حقيقة».

رغم هذا، كان أبرز ما ورد في حديث رئيس الوزراء الأردني هو ما اختارته الوكالة على لسانه، ليكون عنوانا لتلك المقابلة: «السلام مع إسرائيل سيبقى خيارا استراتيجيا رغم الحرب في غزة».

بعد تلك التصريحات الأردنية الرسمية كلها، أكدت كل من «هيئة البث الإسرائيلية» وقناة «كان» العبرية، في بداية شهر مارس/ آذار الجاري، أن الأردن توجه لإسرائيل عبر قنوات عدة، أبرزها الولايات المتحدة، بطلب لتمديد تلك الاتفاقية لعام إضافي، كما أن «إسرائيل» لم ترد على الطلب الأردني حتى الآن، بل اكتفت بالمطالبة «بتخفيف حدة التصريحات الرسمية، والعمل على تقليل التحريض ضدها».

في النهاية، لا يزال الأردن الرسمي مصرا على نفي صحة كل الأنباء المتعلقة بالجسر البري، وكذلك محاولاته المستمرة للمضي في مشاريع حيوية مع دولة الاحتلال، لا سيما عبر وساطة واشنطن. إلا أن معطيات الواقع لا تزال تبين عند كل محطة متانة الارتباط الاقتصادي العضوي الذي بات مفروضا على المنطقة، رغم الرفض الشعبي القاطع، والذي حول الضفة الشرقية لنهر الأردن من دولة عازلة إلى جسر يصل بين تل أبيب وحلفائها القدماء الجدد في مدن الملح.

من التظاهرات الأردنية الداعمة لفلسطين والمندّدة بالعلاقات مع الاحتلال 2024/1/26 (ليث الجنيدي/الأناضول)

مساعدة إسرائيل أم تجميل صورة أميركا؟

استطراداً في تحليل الأهداف والغايات الأميركية - الإسرائيلية من إنشاء «ميناء غزة»، ثمة 4 عوامل توضح سياق هذه الفكرة بالنسبة للسيناريوهات المستقبلية للحرب

أمجد أحمد جبريل

بعد مرور خمسة أشهر على حرب الإبادة على قطاع غزة، جاءت إشارة الرئيس الأميركي جو بايدن في خطابه عن حالة الاتحاد (2024/3/7)، بشأن تشييد «ميناء عائم» على ساحل مدينة غزة، لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. إذ تحاول واشنطن التخفف من «الأعباء الأخلاقية» لدعمها المطلق لإسرائيل في هذه الحرب، ما يطرح تساؤلات مشروعة عن توقيت طرح مشروع «ميناء غزة»، وعلاقته بسياسة إدارة بايدن تجاه الحرب، وترتيبات «اليوم التالي».

واستطرادا في تحليل الأهداف الأميركية/ الإسرائيلية من إنشاء «ميناء غزة»، ثمة أربعة عوامل توضح سياق هذه الفكرة بالنسبة للسيناريوهات المستقبلية للحرب؛ أولها علاقة الميناء بالسياسة الأميركية تجاه فلسطين، وإقليم الشرق الأوسط إجمالا؛ تنطوي الفكرة على تعزيز الحضور الأميركي المباشر في الإقليم، إذ جرى تعديل أولويات إدارة بايدن قبل هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول، التي كانت تبحث عن «إنجاز» ما في سياستها الخارجية، عبر التركيز على ثلاثة عناصر؛ أولا؛ تعزيز جهود التطبيع الإقليمي الإسرائيلي، لا سيما بين الرياض وتل أبيب، وثانيا؛ التركيز على استنزاف روسيا في أوكرانيا، واستكمال تطويقها وتحجيم نفوذها، والعمل على حرمان الرئيس فلاديمير بوتين من قطف ثمار عدوانه على أوكرانيا، وثالثا؛ التعامل مع تصاعد التنافس الصيني الأميركي.

الواضح في هذا السياق، أن سياسات واشنطن هي أكثر بكثير من مجرد ردود فعل على عملية طوفان الأقصى (2023/10/7)؛ فنحن إزاء استراتيجية أميركية/ إسرائيلية/ غربية لاحتواء صعود المقاومة الفلسطينية وحصارها، وضرب إمكانية قيامها بتغيير المعادلات العربية والإقليمية لصالح قضية الشعب الفلسطيني، إذ تركز واشنطن على حرمان الشعب الفلسطيني من أي دعم محتمل عربي أو إقليمي أو دولي، مع استمرار احتكار إدارة عملية التسوية، لإبعاد القوى الدولية الأخرى عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما يضمن «الهيمنة الأميركية»، التي تُوظف لدعم إسرائيل، وإدماجها في المنطقة، وتعزيز «أمنها المطلق». يتعلق العامل الثاني بمواقف مختلف الأطراف من ميناء غزة، لا سيما موقف الطرف الإسرائيلي وترحيبه بالخطوة الأميركية، بوصفها «اقتراحا إسرائيليا» منذ البداية، يضمن عودة السيطرة الأمنية الإسرائيلية على مناطق قطاع غزة، المحاذية لمستوطنات غلاف غزة، إضافة إلى انخراط قبرص والمفوضية الأوروبية (ودول كثيرة) في الجهد الأميركي. يتعلق العامل الثالث بالانعكاسات المحتملة لتدشين ميناء غزة على قضية حصار غزة، وموقع حركة حماس في المعادلات الفلسطينية القادمة؛ إذ لا يمكن فصل موضوع الميناء عن الهجوم الإسرائيلي المحتمل على رفح، والمحاولات الإسرائيلية لاستمالة بعض العشائر والشخصيات الفلسطينية. وعلى الرغم من تزايد احتمال تخفيف حصار غزة، فإن الأرجح هو استمرار السياستين الإسرائيلية والأميركية في استهداف حماس، وضرب قدراتها على الإدارة والحكم والقتال.

يتعلق العامل الأخير بآثار تدشين ميناء غزة على ترتيب الأوزان والأدوار العربية؛ إذ تتراجع أهمية معبر رفح، وبالتالي مكانة مصر، بسبب إحجامها عن استخدام نفوذها في الضغط على واشنطن، والاكتفاء بمناشدة ضغط واشنطن لكبح جماح الانفلات الإسرائيلي (لا سيما في رفح ومحور فيلادلفيا)، في حين يتصاعد دور الإمارات بسبب قدراتها المالية وتماهيها مع السياسات الأميركية، لا سيما في حال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، كما يبرز الدور الدبلوماسي القطري في الوساطة والدفع نحو صفقة تبادل أسرى، ووقف دائم/أو مؤقت لإطلاق النار. وأيضاً يبرز تصاعد التوتر في البحرين الأحمر والعربي، بسبب مهاجمة جماعة أنصار الله (الحوثي) السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل، ودخول الجماعة طرفا ضاغطا على المواقف الأميركية والبريطانية والإسرائيلية، عبر الربط بين وقف هجماتهم، ووقف حرب غزة وحصارها، ما يعني تحسن وضع جماعة الحوثي إقليميا.

يبقى القول إن طرح إدارة بايدن تدشين ميناء غزة، يأتي في سياق مساعدة الحليف الإسرائيلي على إغلاق الحدود مع مصر تماما، واستكمال عزل حركة حماس عن أي طريق للإمدادات، مع احتمال أن يكون من ضمن أهداف بناء الميناء تسهيل «الهجرة الطوعية» لسكان قطاع غزة، وهو هدف لطالما ردده عدد من الوزراء في حكومة نتنياهو.

> تركز واشنطن على حرمان الشعب الفلسطيني من أي دعم محتمل عربي أو إقليمي أو دولي

قراءة عدوان الاحتلال سياسياً

راهن الواقع الميداني في غزة

شهدت الفترة نفسها انخفاضاً في متوسط عدد الشهداء اليومي إلى 100 شهيد يومياً، وبالطبع لا يزال العدد كبيراً، لكنه أقلّ بكثير من المتوسط الإجمالي للحرب، 200 شهيد يومياً، الذي كان في أيام وأسابيع العدوان الأولى نحو 400 شهيد

ماجد عزام

ساد جمود الواقع الميداني في غزة طوال شهر ونصف تقريباً، أي منذ منتصف فبراير/ شباط حتى أواخر مارس/ آذار، قبل أن يتغير المشهد نسبياً مع توغلات مفاجئة لجيش الاحتلال في غزة، وخانيونس، ومحاصرة مستشفيات الشفاء وناصر والأمل واقتحامها. تبدّت معالم الجمود الرئيسية بعد الانسحاب الإسرائيلي من شمال القطاع؛ غزة، وبيت لاهيا، وبيت حانون، ثم من خانيونس جنوباً، وتسريح كل قوات الاحتياط، وجزء مهم من القوات النظامية في جيش الاحتلال، ما مثّل نهاية المرحلة الثانية من العدوان على غزة، لكن مع استمرار الجدل حول ملفي المنطقة الوسطى ورفح بعيداً عن الإعلام، مرفقاً باجتياحات وتوغلات ضيقة وغير موسعة، وغارات جوية مكثفة، إذ بدا بعضها أقرب إلى اغتيالات موضعية ومحددة، في ما بدا تمهيداً للعملية البرية، أو استغناءً عنها في حال تعذّرها.

في المشهد الميداني، وطوال الفترة السابقة، تقلّص حجم المساعدات الواردة إلى غزة، خصوصاً في الشمال، لإيقاع نكبة جديدة بالشعب الفلسطيني، وجعل المنطقة غير قابلة للحياة، وإجبار أهلها على النزوح جنوباً، والابتزاز في مفاوضات الهدنة أيضاً، والمساومة على عدد النازحين الذين سيُسمَح لهم بالعودة، كما على كمية وعدد الشاحنات التي كان يفترض أن تصل أصلاً خلال الفترة السابقة. شهدت الفترة نفسها انخفاضاً في متوسط عدد الشهداء اليومي إلى 100 شهيد يومياً، وبالطبع لا يزال العدد كبيراً، لكنه أقلّ بكثير من المتوسط الإجمالي للحرب، 200 شهيد يومياً، والذي كان في أيام وأسابيع العدوان الأولى نحو 400 شهيد تقريباً.

كذلك كان من المفترض أن تشهد المرحلة الثالثة بعد انتهاء الاجتياحات الموسعة، انكفاء جيش الاحتلال إلى المنطقة العازلة الحدودية، والاحتفاظ بالسيطرة على ممر الشهداء (نتسريم)، الذي يفصل القطاع إلى نصفين. إضافة إلى توغلات واجتياحات موضعية محددة لساعات أو أيام، وغارات جوية أقل كثافة، وعدد قوات مقلص أكثر.

وصف الوزير المتطرف جدعون ساعر المشهد الميداني السابق بأنه شبيه بالاكتفاء بتمرير الكرة في منتصف الملعب في أثناء المباريات، بمعنى المراوحة في المكان، وغياب أيّ نيّات هجومية للاحتلال تجاه رفح والوسط تحديداً. إذن، لم يعلن الاحتلال رسمياً الانتهاء كلياً من المرحلة الثانية، والانتقال إلى الثالثة في عموم القطاع، لأسباب سياسية بحتة، منها محاولة الابتزاز والضغط على مفاوضات الهدنة غير المباشرة مع حماس، المتنقلة بين باريس والقاهرة والدوحة، إضافة إلى التهرب من الحسم تجاه سيناريو أو تصور اليوم التالي للحرب، وحتى الوضع في المواقع التي انسحب منها الاحتلال، أو للدقة التي أعاد انتشاره في محيطها، ولا يقلّ عن ذلك أهميةً حرصُ بنيامين نتنياهو على عدم إغضاب اليمين المتطرف والمهووس، الذي يهدد بالانسحاب من الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ الدولة العبرية، وإسقاطها في حالة إنهاء الحرب، أو حتى خفض وتيرتها رسمياً، من دون تحقيق أهدافها المعلنة والمستحيلة أصلاً، خصوصاً تفكيك قدرات حماس العسكرية والسلطوية، وإزاحتها عن المشهد الغزاوي والفلسطيني عامة.

قال نتنياهو إنه لا يريد حماستان في غزة، ولا يريد عودة السلطة، أو فتحستان، حسب تعبيره، ولا يريد

النص الكامل
على الموقع الألكتروني

وكالة «أونروا» أيضاً، التي يعمل على إخراجها من المشهد الغزاوي والفلسطيني عموماً، وهو يسعى، في أحسن الأحوال، لحكم ذاتي ناقص من دون أي إطار أو أفق سياسي في غزة، عبر تحديث فكرة روابط القرى، سيئة الصيت، الساقطة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وفي أسوأها خلق حالة فوضى لدفع قوى عربية ودولية إلى التدخل وملء الفراغ، وفق الخطوط الحمراء، وقواعد اللعبة المرسومة إسرائيلياً.

من هذه الزاوية كان منع إدخال المساعدات من طريق البر المجدي أكثر، معبر رفح تحديداً، حيث تتكدس شاحنات المساعدات عمداً، في مسعى واضح لجلب التدخل الإقليمي والدولي، ضمن الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال، كما لتقليص حضور مصر والضغط عليها وابتزازها، في ما يخصّ العملية في رفح، علماً أن المعبر يمثل آخر معالم النفوذ المصري في غزة والقضية الفلسطينية؛ العلاقة باردة مع رام الله التي تميل أكثر إلى عمّان والرياض، فضلاً عن الفائدة الاقتصادية لنظام عبد الفتاح السيسي الفاشل والمأزوم منه.

يمثل إسقاط المساعدات الإنسانية جواً تعبيراً عن الأزمة أيضاً، ومسكناً ليس أكثر، لكون غزة تحتاج إلى 274 طلعة يومياً، في حين تُعَدّ الطلعات الآن على أصابع اليد الواحدة، أو اليدين في أحسن الأحوال، إذ بلغ عددها الإجمالي 150 طلعة خلال شهر تقريباً. في السياق نفسه، بدا الممر البحري لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة كسراً للواقع الراهن، إلا أنه في الجوهر يمثل تساوقاً وتماهياً مع خطط نتنياهو، باعتباره مُسكّناً لا يغني من جوع، ويزيد انخراط القوى الدولية والإقليمية في المشهد الغزاوي، عبر تحمّل المسؤولية المدنية إلى جانب الاحتلال، أو للدقة عوضاً عنه.

طفل فلسطيني يجمع الحطب من المنازل المهدمة للتدفئة أو الطهو (ياسر قديح/ الأناضول)

المشروع الوطني الفلسطيني
أساس الإجماع الوطني

منظمة التحرير... أزمات متعاقبة

بعد عشرة أعوام من تأسيس المنظمة، في 14 أكتوبر/تشرين الأول عام 1974، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، لكن قبل ذلك ونتيجة تبني المنظمة لمشروع النقاط العشر (المشروع المرحلي) حصل أول انقسام فيها، في يونيو/حزيران 1974

من احتفالات الفصائل الفلسطينية في غزة بذكرى فك الارتباط عن الاحتلال 2023/ 9/ 20 (يوسف مسعود/ Getty)

أحمد جبر

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة قرار مؤتمر القمة العربية عام 1964 في القاهرة، لتمثيل الفلسطينيين أمام الجامعة العربية والمحافل الدولية. كان أحمد الشقيري رئيسها الأول، كما أعادت المنظمة إحياء المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد عام 1948 لمرة واحدة فقط، إذ يعتبر المجلس السلطة التشريعية الممثلة للشعب الفلسطيني بمختلف أماكن وجوده (فلسطين المحتلة عام 1948، الضفة الغربية والقدس، وقطاع غزة، والمخيمات الفلسطينية والمهجر). بحسب المادة الخامسة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من الشعب الفلسطيني، وهذا ما لم يحصل حتى الآن، إذ عين أعضاء المجلس على أساس المحاصصة بين الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء المنظمة، ما أدى إلى انقلاب الأدوار، لتهيمن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على المجلس الوطني، بدلاً من خضوعها لإشرافه، والتزامها بمخرجاته، ليتقزم دوره في المصادقة على قرارات اللجنة التنفيذية إضفاء للشرعية. بعد عشرة أعوام من تأسيس المنظمة، في 14 أكتوبر/تشرين الأول عام 1974، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، لكن قبل ذلك ونتيجة تبني المنظمة لمشروع النقاط العشر (المشروع المرحلي) حصل أول انقسام فيها، في يونيو/حزيران 1974، معلناً ولادة جبهة الرفض (جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية)، بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثاني أكبر فصائل منظمة التحرير.

تشبثت المنظمة دائماً بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، آخذة شرعيتها من اعتراف جامعة الدول العربية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى اكتساب الشرعية الشعبية كونها كانت تضم كل الفصائل الفلسطينية، في فترة كانت الفصائل تمثل معظم توجهات الشعب الفلسطيني، إلى أن تشكلت جبهة الرفض؛ التي لم تستمر أكثر من أربع سنوات، لتعود فصائلها بعدها إلى المنظمة، ثم تأسست حركة حماس، ثم حركة الجهاد الإسلامي، اللتان بقيتا حتى الآن خارج إطار المنظمة، وهذا ما جعل من الشرعية الشعبية (الفصائلية) محط شك وتساؤل، إلا أن كاريزما وجماهيرية ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة)، رغم انحرافه في أكثر من مناسبة عن خط المنظمة العام، وصولاً إلى نسفه الميثاق الوطني الفلسطيني، بعد توقيع اتفاقية أوسلو، قد عوض نقص الشرعية الشعبية.

مع رحيل ياسر عرفات عام 2004، رحلت معه الكاريزما الجامعة، ليعود التشكيك في شرعية المنظمة الشعبية مرة أخرى، خصوصاً بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، التي شاركت فيه الجبهتان الشعبية والديمقراطية، إضافة إلى حركة حماس، حينها حصلت الأخيرة على 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً. رفضت الفصائل المشاركة في حكومة إسماعيل هنية الأولى، التي قوبلت بحصار إسرائيلي وأميركي مشدد، إضافة إلى محاولات محمود عباس ومحمد دحلان إطاحتها، من خلال سحب الكثير من صلاحياتها، وإحداث القلاقل الداخلية طوال عام 2006. لذا ونظراً إلى رفض الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة الجديدة، شكل وزير الداخلية آنذاك، سعيد صيام، قوة أخرى تعرف بـ (القوة التنفيذية)، لكن حركة فتح شنّت عليها حملة واسعة، وصلت إلى حد الاصطدام بها رفقة الأجهزة الأمنية الأخرى، وذلك بالتزامن مع حملة اغتيالات في غزة. هذا كله؛ إضافة إلى تاريخ الاقتتال الطويل بين حركتي فتح وحماس؛ الذي تعود بدايته إلى الانتفاضة الأولى، أدى إلى تحول الانقسام الجغرافي المفروض بحكم الأمر الواقع (الاحتلال) إلى انقسام جغرافي سياسي، ما زال مستمراً حتى الآن، مفرزاً سلطتي أمر واقع في قطاع غزة والضفة الغربية، كل منها تسعى إلى نفي الآخر.

ثم توالت دعوات إنهاء الانقسام، والوصول إلى جسم سياسي جامع، عن طريق إصلاح منظمة التحرير، لا بل يردد الكثيرون مقولة «إعادة إحياء منظمة التحرير». هذه المطالب ملحة في ضوء الظروف التي تعيشها القضية والشعب الفلسطيني الآن، خصوصاً في مواجهة حرب الإبادة الجماعية، التي يشنها الاحتلال بدعم من الولايات المتحدة، إضافة إلى العديد من الدول في العالم، أوروبية وعربية.

لإعادة بناء منظمة التحرير لا بد من إجماع وطني شامل لكل الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، إضافة إلى الشخصيات الوطنية المستقلة. ولا بد من استعادة تمثيل المنظمة لكل فلسطيني، باختلاف أماكن وجوده، سواء في فلسطين المحتلة، أو في الشتات. هذا الطرح يضمن عودة شرعية المنظمة الشعبية، مع الاحتفاظ بالشرعية المكتسبة دولياً. إلا أن هذا الطرح يصطدم مباشرة بأهداف حركتي حماس والجهاد وتوجهاتهما من جهة، ومن جهة أخرى بقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله.

غازل ميثاق حركة حماس التأسيسي 1988 منظمة التحرير بكلمات منمقة، وانتقد علمانيتها بكلمات أخرى، مطالباً إياها بتبني الإسلام على اعتباره شرطاً للاعتراف بها، والانخراط في صفوفها، «يوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام منهجَ حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء». وكذلك الأمر لحركة الجهاد التي اعتبر مؤسسها فتحي الشقاقي أن غياب الإسلام عن مشروع المنظمة، هو نقطة ضعف هذا المشروع. لكن على الرغم من موقف حركتي حماس والجهاد الأولي من المنظمة، إلا أن موقفهما اللاحق قد شهد تحولات عدة، تجاهلت في معظمها المطالبة بأسلمة المنظمة، وبدت هذه التحولات واضحة منذ عام 1990، من خلال شروط حركة حماس للانضمام إلى المجلس الوطني، ضمن المذكرة التي رفعتها إلى رئيس المجلس الوطني عبد الحميد السائح، إذ اشترطت في حينها اختيار أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب لا التعيين، وفي حال تعذر الانتخابات يجب أن يحصل كل فصيل على ما يعادل وزنه، وفقاً لذلك قدرت حماس حصتها بين 40-50% من مقاعد المجلس الوطني، وهو شرط تعجيزي كون نسبة حركة فتح 8%، والجبهة الشعبية 4% فقط.

في عام 2017؛ قدمت حركة حماس رؤيتها عن المنظمة، عبر وثيقتها السياسية «منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكونات الشعب الفلسطيني وقواه، وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية»، نلحظ الاختلاف الواضح بين ميثاق حماس التأسيسي وهذه الوثيقة، التي اشترطت البناء الديمقراطي، إضافة إلى التمسك بالحقوق الفلسطينية شرطين أساسيين لانضمام الحركة إلى المنظمة فقط. في حين كانت وثيقة الجهاد عام 2018 مباشرة أكثر، باشتراطها تصحيح مسار المنظمة السياسي، والابتعاد عن خط التسوية. من الواضح بعد تجاوز حماس لرغبتها في أسلمة المنظمة أن العائق الوحيد لانضمامها إليها الآن هو نسبة تمثيلها فيها، ولا سيما بعد إصدارها وثيقة 2017، التي تتماشى مع قرار مجلس الأمن 242، ومن ثم قبولها بدولة فلسطينية على حدود عام 1967. رغم ذلك؛ اصطدمت التغيرات الحمساوية، الإيجابية منها أو السلبية، بشروط السلطة الفلسطينية في رام الله وإملاءاتها. كان الراحل ياسر عرفات متحمساً لانضمام حركة حماس إلى منظمة التحرير، إذ ادعى في مقابلة مع مجلة المصور المصرية بأن لحماس 6 مقاعد في المجلس الوطني الفلسطيني، ومقعدين في المجلس المركزي، وهو ما نفته الحركة في حينه. ثم تراجعت رغبة عرفات في ضم حماس إلى المنظمة بعد توقيع اتفاق أوسلو، لا بل استهدفتها الأجهزة الأمنية، وتوعدت بالقضاء عليها عام 1996، من خلال أشرس الحملات الأمنية ضدها.

على عكس ياسر عرفات، لم تكن لدى محمود عباس أي رغبة في ضم حركة حماس إلى المنظمة، ما دفعه، ويدفعه، إلى فرض شروط عليها، منها قبول الحركة باتفاقية أوسلو، ونهج التسوية الذي يفرض التخلي عن المقاومة المسلحة، وهي شروط لا تفرض على سائر أعضاء المنظمة، إذ ترفض جل فصائل المنظمة الاعتراف بأوسلو، كما ترفض نبذ الكفاح المسلح. إلا أن هذه الفصائل لم تعد تشكل أي تهديد للسلطة الفلسطينية، ولا سيما أن تمثيلها الشعبي بات ضعيفاً، ولا يحمل أي أثر يذكر، كما أن ميزانية المنظمة تمر عبر السلطة، ما يسمح للأخيرة التحكم في الأولى، ويجعلها مرتهنة لها مالياً، لذلك لا تأخذ هذه الفصائل أية مواقف جذرية، إنما مواقف خجولة وأشباه المواقف.

> لا معنى لانضمام الجهاد وحماس إلى منظمة تتحكم فيها سلطة تقدم التنازلات للاحتلال

حالة تبعية المنظمة للسلطة مالياً تنعكس بوضوح شديد على عدم التزام السلطة بقرارات المجلس المركزي الفلسطيني، الذي قرر أكثر من مرة إنهاء التزامات منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية بالاتفاقيات مع الاحتلال، وتعليق الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها. إلا أن قراراته لم تنفذ، فبقيت السلطة تعترف بإسرائيل، وتزودها بالمعلومات الضرورية خلال حملات اقتحام مناطق الضفة الغربية، ومن ضمنها المنطقة «أ»، كما تمارس السلطة ذاتها حملات اعتقال وتنكيل في حق الناشطين والمقاومين.

لذلك لا معنى لانضمام حركتي الجهاد وحماس إلى منظمة تتحكم فيها سلطة تقدم التنازلات للاحتلال، تنازلاً تلو الآخر، لا بل إن ممارسات هذه السلطة تدفع إلى الاستنتاج بأن لها دوراً وظيفياً تجاه الاحتلال، محصوراً بقمع الشعب الفلسطيني، إضافة إلى دورها الإداري الخدمي. فما أشبه اليوم بالأمس، وما أشبه السلطة الوطنية الفلسطينية بالسلطة الوطنية الهندية (الخاصة بالسكان الأصليين)، التي أوجدها الاحتلال البريطاني في ما يسمى اليوم الولايات المتحدة الأميركية.

إن إعادة إحياء منظمة التحرير يبدو الحل الأفضل والأسرع، والمرحلة تتطلب السرعة، كي لا تذهب التضحيات سدى. إلا أن واقع المنظمة يجعلها تبدو فعلاً ميتة، لذلك هناك رأي آخر يقول « إكرام الميت دفنه»، لكن من غير المقبول دفن الميت من دون إيجاد جسم سياسي جديد. يمكن ترجمة التضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني، خصوصاً في غزة، لأكبر نصر للقضية الفلسطينية، ولا سيما أن بعد عودة القضية إلى الواجهة العالمية، بزخم لم نشهد له مثيلاً منذ النكبة، ذلك في حال تجرأت فصائل منظمة التحرير، ومن ضمنها حركة فتح، بغض النظر عن انضمام كل من حركتي حماس والجهاد، أو إحداهما، على اتخاذ قرارات جريئة تسحب البساط من تحت أقدام السلطة، مطالبة إياها بتنفيذ قرارات المجلس المركزي فوراً، وإلا ترفع الشرعية الشعبية والدولية عنها، ويعلن أنها سلطة عميلة للاحتلال، كما يعلن أن كل فلسطين تحت الاحتلال. تتطلب المرحلة الراهنة مثل هذه القرارات، لكن اتخاذها يتطلب شجاعة كبيرة، لأن اصطدام المنظمة بالسلطة يعني حكماً قطع التمويل عن الأولى، ما يعني انقطاع رواتب الآلاف من موظفيها، كما قد يؤدي إلى اقتتال داخلي من جهة، ومواجهة واسعة مع الاحتلال، والقوى الإقليمية والدولية التي تقف خلفه، وخلف السلطة. في المقابل؛ مطلوب من حماس الخروج من عقلية المحاصصة، والمطالبة بتمثيل يتجاوز تمثيل الآخرين، الذي قد يؤدي، في حال حدوثه، إلى نتيجة مشابهة للواقع الحالي، لذلك ربما الأفضل أن يحصل كل فصيل على صوت واحد، بغض النظر عن حجمه، ما دام أن ذلك يتم تحت مظلة المشروع الوطني التحرري، الذي يضمن الحقوق الفلسطينية الجمعية منها والفردية، وأي مشروع أفضل من المشروع الفلسطيني الأساسي، الذي عادت المطالبة به، مشروع دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية الواحدة.

الموقف الفلسطيني من حكومة هنية الأولى

رفضت الفصائل الفلسطينية المشاركة في حكومة إسماعيل هنية الأولى، التي قوبلت بحصار إسرائيلي وأميركي مشدد، إضافة إلى محاولات محمود عباس ومحمد دحلان إطاحتها، من خلال سحب الكثير من صلاحياتها، وإحداث القلاقل الداخلية طوال عام 2006. لذا ونظرا لرفض الأجهزة الأمنية الفلسطينية التعاطي مع الحكومة الجديدة، شكل وزير الداخلية آنذاك، سعيد صيام، قوة أخرى تعرف بـ (القوة التنفيذية)، لكن حركة فتح شنت عليها حملة واسعة، وصلت إلى حد الاصطدام معها بمشاركة الأجهزة الأمنية الأخرى مع الأولى، وذلك بالتزامن مع حملة اغتيالات في غزة.

حكومة التكنوقراط والفخ الأميركي

بين المفهومين الوطني والغربي

فلسطينياً، هناك حديث ونشاطات تحض على البدء بتحرك فلسطيني لضمان وجود الفلسطينيين في سياق محاولات إحياء المشروع الوطني الفلسطيني؛ لم تتبلور أو تتوحد الآراء حوله بعد، لمواجهة تداعيات حرب الإبادة على قطاع غزة

ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في غزة 13/ 3/ 2018 (أشرف عمرة/الأناضول)

لميس أندوني

مع تصاعد الضغوط الأميركية أخيراً لإبعاد حماس عن إدارة قطاع غزة بعد الحرب، بدأت أصوات فلسطينية باقتراح تشكيل حكومة تكنوقراط فلسطينية، بوصفه جزءاً من حكومة موحدة تشمل قطاع غزة والضفة الغربية، ضمن خطوات لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بالتوازي مع مشروع أميركي لإنشاء حكومة تكنوقراط في قطاع غزة تحت شعار «تنشيط السلطة الفلسطينية» أو تجديدها. فلسطينياً، هناك حديث ونشاطات تحض على البدء بتحرك فلسطيني لضمان وجود الفلسطينيين في سياق محاولات إحياء المشروع الوطني الفلسطيني؛ لم تتبلور أو تتوحد الآراء حوله بعد، لمواجهة تداعيات حرب الإبادة على قطاع غزة. في الوقت نفسه، يستهدف المشروع الأميركي المعلن إنهاء أي تمثيل وطني سياسي للشعب الفلسطيني، وتتقاطع دعوات أخرى مشبوهة مع المنظور الأميركي، بحجة وقف إبادة أهل قطاع غزة.

طرح أميركي

هذه ليست المرة الأولى التي تطرح واشنطن فيها تشكيل حكومة تكنوقراط في الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون القدس الشرقية، بخاصة منذ الانتفاضة الثانية، ويتم تداولها رفقة أفكار مماثلة في المؤسسة الأميركية الرسمية، ومراكز الأبحاث الصهيونية في واشنطن. والتبرير دائماً: «أهمية إصلاح السلطة الفلسطينية»، وتجفيف فساد أجهزتها.

صحيح أن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى إصلاح جذري، لكن واشنطن تستغل حجة الفساد لفرض شروط أخرى؛ أهمها وقف رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، وحذف كل ما يتعلق بتاريخ فلسطين والمجازر الصهيونية، وشطب المقاومة الفلسطينية وقيادتها منذ 1936 من الذاكرة والمناهج المدرسية، والإعلام الفلسطيني. أي سلطة «مجددة» عليها أن تخضع لشروط الإصلاح الأميركي، كما عليها أن تمتنع تماماً عن اللجوء إلى الهيئات الدولية والأممية، تحديداً محكمتي الجنايات والعدل الدوليتين؛ بمعنى أدق القضاء على حق الفلسطينيين في المطالبة بالعدالة ومقاضاة إسرائيل، تمهيداً لشطب كل الحقوق الفلسطينية.

أميركا، بخاصة الكونجرس، تطالب بوقف رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، وشطب المقاومة من المناهج والإعلام، ومنع سفراء فلسطين من الدفاع عن حقوق الشعب، أو إدانة الانتهاكات الإسرائيلية. فذلك كله يقع ضمن مفهومها لإصلاح السلطة الفلسطينية، وجعلها حكومة «تكنوقراط» منتقاة الأعضاء والمهمات.

ضغطت واشنطن باستمرار على السلطة الفلسطينية، وكانت تنجح أحياناً بردعها، ومنعها من اللجوء إلى المؤسسات الدولية، كما خضعت السلطة لمعظم مطالب واشنطن الأمنية، لكن ذلك لم يعد كافياً، خاصة منذ عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وبعد توقيع اتفاقيات أبراهام التحالفية التطبيعية مع دول عربية عدة، وعليه بدأت المؤسسة الرسمية الأميركية بالمطالبة بخنوع السلطة الفلسطينية الكامل، وتغيير هيكلها. يجد المتابع لجلسات الاستماع في الكونجرس أن التغيير أصبح «ضرورياً ومطلوباً»، تحت شعار كاذب هو «إصلاح» السلطة الفلسطينية، ولذا نسمع تعبيرات مثل «تغيير هيكلية السلطة وأشخاصها، وتشكيل حكومة تكنوقراط» ليس لها طابع تمثيلي سياسي.

الفهم الأميركي لهذه الحكومة هو «إدارة السكان، مع قوة أمنية تقمع المعارضة والمقاومة»؛ فمتطلبات المعركة الحالية مختلفة، وواشنطن لا تتحمل ما تراه «منطقة رمادية»، رغم خضوع السلطة الفلسطينية وخنوعها لها، لأن المطلوب الآن هو «إنقاذ إسرائيل من تداعيات حرب الإبادة» التي تشنها على قطاع غزة، وتمكينها من فرض سيطرتها على القطاع بعد الحرب؛ لذا تحتاج إلى «سلطة معدلة»، تمنع أي بناء للمجتمع المدني الفلسطيني يرتبط بالهوية الشاملة والتاريخية للشعب الفلسطيني.

هذا ليس جديداً، لكن واشنطن وجدت فرصة انتظرتها طويلاً؛ فحاجة الفلسطينيين الملحة إلى وقف الحرب، وإدخال المساعدات، وتوفير الرعاية الطبية والأغذية، في ظل انتشار الموت جوعاً، يجعلها تعتقد أنها تستطيع فرض مطالبها بتشكيل «حكومة تكنوقراط أمنية» في قطاع غزة، من دون حركة حماس. هذه الشروط لن تقف عند قطاع غزة، إنما ستصعّد واشنطن شروطها لاحقاً، كي تقصي مَن تريد مِن «قيادات السلطة الفلسطينية في رام الله»، وهي تتوقع أن الفلسطينيين مضطرون إلى قبول إبعاد حركة حماس عن إدارة قطاع غزة، لإنقاذ القطاع المنكوب. هذا لا يعني أن أي اقتراح وطني يدعو حركة حماس إلى قبول تغييبها عن إدارة قطاع غزة بعد الحرب يستهدف اجتثاثها، لأن بعض المقترحات تفترض أن هذا وضع مؤقت، ينتهي عند توحيد الفلسطينيين تحت قيادة موحدة، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كي تضم جميع الفصائل، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، مع تمثيل واسع للفلسطينيين في كل أماكن وجودهم. لكن المسألة صعبة، وتستوجب تحركات سريعة حتى لا يكون قبول حركة حماس استثناءَها من السلطة «المُعاد قولبتها»، أو حكومة التكنوقراط الأمنية في قطاع غزة، مقدمة ليس لإبعادها فقط، بل لاستبعاد كل التنظيمات والمجموعات والمؤسسات الحالية والمستقبلية، فالمقاومة لن تتوقف بوجود الاحتلال، وستظهر أشكال، وربما تنظيمات جديدة. وعليه؛ فإن واشنطن تحاول إنجاح مشروعها من خلال إسرائيل، ودول عربية في المرحلة الأولى، بحيث تجعل هذه الدول ضامنة لإدارة فلسطينية بالشروط الجديدة، وضامنة لمنع أي فعل مقاوم، مع التشديد عليها بتمويل «بناء مشروط» لقطاع غزة، يضمن ألا يعود القطاع مجتمعاً حيوياً وجزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني.

> السلطة تحتاج إلى إصلاح جذري، لكن واشنطن تستغل حجة الفساد لفرض شروط أخرى

الخيار الفلسطيني

إسرائيل ترفض أي سلطة فلسطينية، لكن واشنطن قد تعول على بيني غانتس، ووزير الدفاع يوآف غالانت (الذي وصف الفلسطينيين بـ«الحيوانات البشرية») لإيجاد صيغة حل وسط، تختار إسرائيل بموجبه أشخاصاً معينين من الجهاز الأمني و/ أو السلطة نفسها، وقد تسرب أن غالانت رشح مدير المخابرات الفلسطيني، ماجد فرج، ليكون فاعلاً في سلطة التكنوقراط الأمنية في قطاع غزة بعد الحرب.

المخيف في هذه الأفكار كلها أن هناك، كما هو متوقع، نفراً من الفلسطينيين المستعدين لتنفيذ هذه المتطلبات. مثال على ذلك، تجاوب بعض الشخصيات وتواصلها مع المشروع، الذي تعمل عليه دول عربية، وهو إحدى نسخ المشروع الأميركي الذي روّج له القيادي السابق محمد دحلان قبل فترة؛ لإدارة قطاع غزة بعد الحرب، تحت شعار «لا حماس ولا عباس»، أي مزيج بين الرؤيتين الإسرائيلية والأميركية، وإن كان دحلان قد صرح بأنه على تواصل مع حركة حماس بشأنه.

حركة حماس لم تعلق على ذلك، مع أن اتصالاتها ولقاءاتها مع دحلان ليست سرية، وهو دليل أنها تبحث عن حل يوقف شلال الدم، وقد تكون تحاول ضمان بقائها، لكن هذه طموحات خطيرة ولا يغامَر بها؛ لذا المطلوب من حركة حماس، والقوى والشخصيات الفلسطينية أن تحمي حماس من مشاريع ليس لتصفيتها وحدها، إنما لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني؛ لذا المطلوب فلسطينياً الآن وضوح في وضع أسس مرحلية لحكومة التكنوقراط، لمنع خضوع أي طرف أو استسلامه للمشروع الأميركي.

لذلك توحيد الفصائل والتنظيمات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركة حماس الفوري إليها يوفر حماية للجميع، فهو ضمان لاستمرارية حماس والمنظمة العلني والمؤسسي، وحماية للمنظمة من التبعية لأميركا، في ما يدعو باحثون صهاينة أميركيون إلى شطب المنظمة تماماً، لأن هناك فرقاً بين أي إدارة تفرضها أميركا وإسرائيل في قطاع غزة، والضفة الغربية لاحقاً، وبين حكومة تكنوقراط مرحلية لمنع سقوط المؤسسات في الضفة الغربية، ضمن عملية إعادة بناء منظمة التحرير، وإحياء المشروع الوطني الفلسطيني.

صحيح أن السلطة الفلسطينية قد عملت على إضعاف/ تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، لكن التحرك من أجل بعث المنظمة، وإعادة هيكلتها، واستعادة مؤسساتها هو جزء وشرط أساسي لمقاومة المشروع الأميركي وإفشاله. والأهم عدم السماح لواشنطن بالتدخل في عملية إحيائها، فمن غير المقبول اشتراط قبول حركة حماس باتفاقيات أوسلو (المنتهية أصلاً) كي تنضم إلى المنظمة. فالحاجة إلى إحياء منظمة التحرير جزء من مشروع إحياء المشروع الوطني الفلسطيني، وليس لتشكيل «سلطة» أميركية وإسرائيلية الهوى.

إعلان رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد محمد مصطفى أن إصلاح السلطة من أولويات حكومته، دليل آخر على أن السلطة تحاول نيل رضا أميركي لن تناله، بدل السعي إلى تجميع التنظيمات الفلسطينية في بوتقة واحدة.

الإصلاح يبدأ بالتركيز على توحيد الشعب الفلسطيني، ضمن رؤية تحررية، لكننا نشهد عملية فرز سياسي بين مشروعين متناقضين، فالمرحلة لا تحتمل مهادنة الرؤية الأميركية ومغازلتها.

في الحدث

يطالب الفلسطينيون بحقهم في حقول الغاز البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط ورفع الحصار، 13/ 9/ 2022 (محمد عابد/ فرانس برس)

شكّل طوفان الأقصى مخاطر أمنية عالية على حقول الطاقة

غزة وحرب الغاز وحصان طروادة

يظل لدى إسرائيل هدف استراتيجي لن تتنازل عنه، يتمثل بحماية حقول الغاز في بحر غزة، حقلي تمارا ومارين، اللذين لن تقبل بتوقف العمل فيهما

بيسان عدوان

بعد دخول الحرب على غزة شهرها السادس، أعلنت الولايات المتحدة في بداية مارس/ آذار 2024 مشروع بناء ميناء عائم مؤقت قبالة ساحل غزة، لإيصال المساعدات إلى سكان القطاع المتضررين جوعاً، بسبب الحرب والحصار الإسرائيلي، بديلاً لمعبر رفح البري المغلق منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. هذا المقترح الأميركي ليس بدواع إنسانية كما يدعون، ومن ورائهم الأوروبيون، بل يسعون من خلاله لتحقيق كثير من المصالح الاقتصادية، منها حماية الممر الاقتصادي الذي يربط أوروبا بالشرق الأوسط، والسيطرة على غاز شواطئ غزة، الذي يقف خلف الحرب الدائرة على القطاع الآن.

رغم فشل دولة الاحتلال في تحقيق أهدافها المعلنة من الحرب، وهي القضاء على حركة حماس وفصائل المقاومة، إلى جانب الخسائر العسكرية الباهظة، التي مُنيت بها حتى الآن، يظل لدى إسرائيل هدف استراتيجي لن تتنازل عنه، يتمثل بحماية حقول الغاز في بحر غزة، حقلي تمارا ومارين، اللذين لن تقبل بتوقف العمل فيهما، إذ تحاول إسرائيل، مع القوى الغربية، الحفاظ على هذا الهدف الاستراتيجي، من خلال اقتراح أميركي صهيوني ينص على إنشاء ميناء عائم لإيصال المساعدات الإنسانية. فهل يكون الميناء حصان طروادة؟

من سيربح حرب الغاز؟

لم يكن هدف الدولة العبرية إعادة احتلال قطاع غزة بعد 7 أكتوبر فقط، بل طُرحت الفكرة منذ عام 2012، خصوصاً بعدما اكتشف الاحتلال حقول الغاز الطبيعي على ساحل فلسطين التاريخي، وتحديداً قبالة ساحل غزة، إذ سيطرت إسرائيل على 5 حقول غاز في البحر المتوسط، هي حقل لفيتان وهو الأكبر، وحقل تمار، وحقول ديليت، وكريش، وتميم. لكن لم تكتفِ تل أبيب بذلك، بل أرادت السيطرة على حقلي مارين، مارين 2، اللذين اكتشفا قبالة ساحل قطاع غزة، حيث يبلغ حجم الغاز الطبيعي في الأول حوالى 32 مليار متر مكعب، ومن شأن هذه الكمية سدّ احتياجات الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة لمدة 25 عاماً، في حال تشغيله، كذلك يبلغ صافي أرباح السلطة الفلسطينية، من إنتاج الغاز وتصديره، محلياً ودولياً، نحو 150 مليون دولار سنوياً، بحسب تقديرات رسمية. في حزيران 2023، صدر بيان إعلامي عن مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، مفاده أن بنيامين نتنياهو وافق على تطوير حقل الغاز الطبيعي البحري قبالة ساحل غزة. وفي إعلانه لمشروع «غزة مارين»، قال مكتب نتنياهو إن التقدم سيتوقف على «الحفاظ على احتياجات دولة إسرائيل الأمنية والدبلوماسية». وفقاً لتقارير إعلامية إسرائيلية، جاءت تلك الخطوة بعد مفاوضات مكثفة بين حكومة تل أبيب ومصر والسلطة الفلسطينية، بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني، والحفاظ على الاستقرار الأمني في المنطقة. شكّل طوفان الأقصى مخاطر أمنية عالية على حقول الطاقة، لذا توقف العمل في حقل تمارا القريب جداً من مارين 2، الذي سيطرت على إنتاجه وصادراته سلطة العدو، الأمر الذي زاد من خسائر القطاع الطاقي في إسرائيل، بل في القطاع الاقتصادي كله، إذ انخفض إنتاج الغاز في الأسبوع الأول إلى نسبة 35%، ثم تهاوت الصادرات بعد خمسة أسابيع من طوفان الأقصى إلى 70%. لكن رغم تلك الخسارة، استأنفت شركة شيفرون الأميركية، المنقب الأساسي لدى سلطة الاحتلال، تزويد الإسرائيليين بالغاز الطبيعي من حقل تمارا. وفي خطوة غريبة ومثيرة للشكوك، أعلنت تل أبيب منح 12 رخصة لستّ شركات تنقيب عن الغاز الطبيعي في شمال حقل ليفياثان وغربه، بهدف خلق مزيد من المنافسة. تزامن ذلك مع سيطرة قوات الاحتلال على منطقة ميناء غزة، الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال منذ منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

يحتوي حقل تمارا على 10 تريليونات قدم مكعب من الغاز، وهو ثاني أكبر حقول الإنتاج في دولة الاحتلال، تديره شركة شيفرون الأميركية بالشراكة مع مبادلة للطاقة الإماراتية، ويُعَدّ مصدراً رئيسياً لإمدادات السوق المحلية، والصادرات إلى الدول المجاورة، كذلك يُعَدّ نقطة عبور للغاز من أكبر حقول العدو، أي من حقل ليفياثان (الذي تديره شركة شيفرون أيضاً)، والذي تبلغ طاقته 22 تريليون قدم مكعب، ليتدفق إلى مصر باعتبارها محطة لتصدير الغاز المسال إلى السوق الأوروبية.

الممر البحري حصان طروادة

اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن حربه على غزة حرب «وجودية»، تماهى معه المجتمع الإسرائيلي، وأبدى استعداده لدفع ضريبة الحرب، وعليه سيكون على الحكومة الحالية والقادمة إعادة ترتيب الأوراق، بما فيها سياستها الاقتصادية، خصوصاً في قطاع الغاز، وتحديداً في حقول الغاز الفلسطينية التي تسطو عليها. رغم تدني الإنتاج في حقل تمارا تدنياً غير مسبوق، إلا أن وقف الحرب سيُضرّ بعراب استثمار إسرائيل، نتنياهو، في حقول الغاز الفلسطينية، مع أن حقلي مارين ومارين 2 في غزة صغيرين نسبياً، لاعتبارات اقتصادية، ولتعزيز مكانتها الجيوسياسية بمساندة الولايات المتحدة، إذ أرادت إسرائيل أن تصبح محوراً رئيسياً لصناعة الغاز في شرق المتوسط، وشريكاً رئيسياً في قطاع الطاقة العربي، لذلك أبرمت اتفاقيات سلام مع المنطقة العربية، بجانب صفقات مع شركات في الأردن ومصر، تساهم في تدفق الغاز عبر أنابيب جديدة، عكس مسار خط الأنابيب الحالي، من أجل السماح بتدفق الغاز من إسرائيل إلى مصر، التي أصبحت مركزاً إقليمياً لتسييل الغاز الطبيعي وتصديره.

هناك من يعتبر أن حقول الغاز ليست دافعاً من دوافع الحرب، والاستيلاء على غزة وشمالها، خصوصاً أن المقاومة الفلسطينية هي من بادرت وباغتت الاحتلال، كذلك فإن حقلي مارين صغيران نسبياً، مقارنةً بالحقول المكتشفة الأخرى، لكن هناك من يرى أن المشكلة تكمن في مستقبل إسرائيل، خصوصاً في قطاع الغاز وصادراته، الأمر الذي يشكل تهديداً لإسرائيل، والولايات المتحدة. بما أن فترة قيادة نتنياهو لإسرائيل ستنتهي بعد أن تضع الحرب أوزارها، كذلك سينصبّ اهتمام الحكومة الجديدة بعد الحرب على الإخفاقات الأمنية التي مُنيت بها، لذا سيكون ملف الغاز طيّ النسيان، ما يؤدي إلى تراجع كبير في تلك الصناعة، ما يهدد صناعة الغاز في المنطقة، ويمثل مخاطر استراتيجية تهدد سيطرة الولايات المتحدة على شرق البحر المتوسط.

مع استمرار الحرب على غزة، ومحاولات نتنياهو لإبرام عقود للتنقيب على الغاز في حقول غزة، وسعيه لفرض أمر واقع على الفلسطينيين في غزة، وضمان بقائه في الحكم، عبر السيطرة على مدينة غزة وشمالها، وجعلها منطقة عازلة بدعوى ضمان أمن مستوطنات الغلاف، الأمر الذي يعرقل سير مفاوضات وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال، ومع الخلافات بين القيادة الأميركية وإسرائيل، الظاهرة على السطح، مع ذلك كله حسمت واشنطن خيارها بشأن إبقاء سيطرة الاحتلال على غزة وشمالها، لضمان السيطرة على الميناء وحقلي مارين، وذلك من أجل مستقبل صناعة الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، والسيطرة على المنطقة وصادراتها، ومن ثمة السيطرة على الأسواق الأوروبية. لذا، كان مشروع الميناء العائم بدعوى إنسانية في غزة بمثابة حصان طروادة لواشنطن، من أجل تفادي احتمال انسحاب الجيش الإسرائيلي، في حال تفاقُم أوضاع الحرب، وضرب نتنياهو رفح، ما يشكل جريمة إبادة يمكن أن تقلب المعادلة كلياً.

ليس الأمر قاصراً على تأمين حقلي الغاز في غزة، خصوصاً أن الولايات المتحدة تُعتبَر من الخمسة الكبار في إنتاج الغاز عالمياً، لكنها قلّصت صادراتها منه منذ الشهر الأول للحرب، بل يمتد إلى السيطرة على طرق التجارة الدولية، خصوصاً الممرات البحرية، كذلك أعلنت في قمة مجموعة الـ 20 في الهند، في سبتمبر/ أيلول الماضي مشروعاً لإنشاء ممر اقتصادي جديد يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، عبر منطقة البحر المتوسط، وذلك في إطار صراعها مع الصين.

ومما لا شك فيه، أن ما قبل طوفان الأقصى ليس كما بعده، وأياً كانت نتائج الحرب على غزة، جاء مشروع الميناء البحري الأميركي لتفادي الخسائر الهائلة، فهو مشروع استعماري بقناع إنساني، سينتهي بقاعدة أميركية عسكرية، على الساحل الفلسطيني بقوة تبدأ بـ 3000 جندي أميركي، إضافة إلى آلاف الجنود الأوروبيين، فضلاً عن جنود الاحتلال الإسرائيلي، ثم تتحول إلى قوات دائمة في مدينة غزة وميناءها، هذا يستهدف استخراج الغاز، وبناء قناة بن غوريون، كهدف أول وممر تجاري بحري. ذلك يعني أن لا عودة للنازحين من جنوب غزة إلى أرضهم، ما يعني أننا أمام تهجير للفلسطينيين جزئي أو كلي، ومن ثم تهجّر دولة الاحتلال، قسراً أو طوعاً الفلسطينيين من الضفة الغربية. وسنبدأ فصلاً جديداً من فصول النكبة المستمرة، ما لم يتحرك الفلسطينيون باتجاه وأد كل المشروعات الأميركية الصهيونية.

> كان مشروع الميناء العائم بدعوى إنسانية في غزة بمثابة حصان طروادة لواشنطن

> اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن حربه على غزة «وجودية»

ذوو الإعاقة وحرب التجويع

نور عاشور

تعددت أوجه المعاناة في ظل حرب الإبادة، وطاولت الجميع بدرجات متفاوتة، لكن أقل هذه الدرجات مُهلك ومُتعب للحد الذي لا يمكن لمفردات اللغة وصفه، لذلك تفكر الكاتبة كثيراً في تلك الفئات الأقل حظاً في الظروف العادية، فما بالكم بمثل هذه الظروف الكارثية. يعاني ابن صديقة والدة الكاتبة من اضطراب التوحد الشديد، الذي يحتاج إلى رعاية نفسية، وتدريب مُستمر ومكثف، وحمية غذائية خاصة به، والتزام بأخذ الدواء بالوقت المحدد، وهذا كله للمحافظة على استقرار حالته، وتقليل سلوكياته الخطرة والمؤذية له ولمن حوله، ماذا تفعل هذه الأم الآن؟! لا طعام يناسب حالته الصحية، ولا حتى ما لا يناسبه، فنحن في مجاعة حقيقة لا مجازاً، لا دواء، وخاصة أدوية الأعصاب التي يحتاجها، لا أمان، ولا قدرة ذهنية لديه لفهم ما يجري حوله! طفلة أخرى رأتها الكاتبة سريعاً في إحدى زياراتها إلى مراكز الإيواء، كانت يداها مليئتين بالجروح وآثار العض، صدمني المشهد ووقفت عاجزة عن النطق، قالت أمها بأن طفلتها تعاني من إعاقة عقلية، وعلى إثرها فإنها تعاني من اضطرابات في الأكل والنهم الزائد، تكمل الأم بأنه رغم الوضع الاقتصادي الصعب في الأصل، وعمل الأب بنظام اليومية، إلا أنه كان يعمل بكد يومياً حتى يجعل الطعام متوفراً دائماً لابنته، الآن هم نازحون، لا يجدون أقل ما يسدون به رمقهم، لذا تأكل الطفلة يديها.. أما رضا أحمد، الشاب ذو الـ 18 عاماً، الذي تحدثت الكاتبة معه أثناء تجولها بين الخيام، يقول إن كل أمنياته هي الحصول على كرسي متحرك، لتخفيف المشقة على والدته، وحمام قريب من الخيمة، وطعام جيد يأكله غير المعلبات، فمنذ قرابة الأربعة أشهر لم يتناول رضا صنفاً جديداً من الطعام، فكل ما يأكله هو وعائلته معلبات الفاصولياء والفول والبازلاء.. يعاني رضا من شلل دماغي منذ الطفولة، وأدى ذلك إلى شلل نصفي في الأطراف السفلية. عمة الكاتبة منال، الموجودة في شمال القطاع حتى الآن، مريضة سكر منذ سنوات طويلة، بترت قدمها اليسرى بسبب مرضها، كما بتر إصبعان من قدمها اليمنى، لذا فهي تحتاج إلى عناية كبيرة في الأيام العادية، كانت تتناول الطعام الصحي، وتنوع أصنافه للحفاظ على صحتها، كما تتناول أدوية كثيرة، أما بعد الحرب، وبعد بقائها في الشمال وحدها مع زوجها المريض في بيت صغير من دون توفر الطعام أو العلاج، فقد خسرت أكثر من عشرين كيلوغراماً من وزنها، من قلة الغذاء، فهم لا يأكلون سوى الخبيزة، إن وجدت طبعاً، وفي حال عدم توفرها فإنهم يأكلون الحشائش غير المجدية نفعاً لصحتها..

بلغت نسبة ذوي الإعاقة في قطاع غزة قبل العدوان الأخير 2,6% من مجمل سكان القطاع، نحو 60 ألف فلسطيني، كما تنص التقديرات الأولية لتداعيات عدوان الاحتلال الحالي على احتمال زيادة أعداد ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بما لا يقل عن 12 ألف مصاب في حال توقف العدوان فوراً. هذه النسبة المرتفعة من ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة والاضطرابات العصبية في قطاع غزة تجعل من مهمة رصد قصصهم وحياتهم في ظل حرب الإبادة مهمة مستحيلة. رغم ذلك تستوقفني قصة «محمد»، الذي لا تُفارقني صورته كلما أغمضت عيوني: في الشهر الأول للحرب، وفي أشد أوقات موجات النزوح نشرت أخت محمد صورته على وسائل التواصل، راجية من رآه أن يُساعدهم على إيجاده، محمد طفل يعاني من التوحد، وهو غير ناطق، ضاع في ظل النزوح والقصف ونيران المدفعية، أين محمد الآن؟ لا أدري، هل وجده أحد؟ هل بقي هائماً يبحث عن أمه حتى أصابته رصاصة قناص أو شظايا صاروخ؟ ما حجم الخوف الذي عاشه محمد؟ هل ما زال حياً، أم مات وحيداً خائفاً وجائعاً؟